الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
أمانة السر ـ مكتب التثقيف المركزي

«برنامج التثقيف الحزبي»
الكتاب التاسع عشر

في الإقتصاد السياسي..
نموذج البلدان النامية

- قبل القراءة.
- رأسمالية الأطراف: تكثيف النهب الإمبريالي وتعاظم السمات الكومبرادورية لرأس المال الطرفي.
- النهب الإمبريالي للبلدان النامية وآثاره الإقتصادية والإجتماعية الراهنة.
- ملحق:
  - لماذا إحتفظ الدولار بالصدارة العالمية؟
  - التحدي للهيمنة الأمريكية على العالم.

أيلول (سبتمبر) 2015

قبل القراءة..

بعد صدور الكتابين الرقم 17 والرقم 18 عن الإقتصاد السياسي الفلسطيني، ننتقل في هذا الكتاب (الرقم 19) إلى تناول الإقتصاد السياسي بنموذج البلدان النامية (بلدان الأطراف) الذي سنُتبعه بنموذج البلدان العربية في الكتاب الرقم 20 من سلسلة «كتب التثقيف الحزبي».

ينطلق هذا الكتاب من أبرز ما يميّز الرأسمالية في مرحلتها الراهنة، مرحلة الإمبريالية المتطورة، وهو العولمة المتزايدة لنمط الإنتاج الرأسمالي، والتدويل المتسارع لعملية إنتاج رأس المال، وتمركزه الإحتكاري الذي يتخطى الحواجز القومية ويتجاوز الحدود بين الدول، ما أدى، ويؤدي، على مستوى رأسمالية بلدان الأطراف (البلدان النامية)، إلى تكثيف النهب الإمبريالي، وتعاظم السمات الكومبرادورية لرأس المال الطرفي، حيث تتأكد وتتعمق معالم التطور الرأسمالي التبعي، في إطار الإخضاع المتزايد للبلدان النامية وإحكام السيطرة الإستعمارية الجديدة عليها، بما يشمل أيضاً البلدان العربية■

■■■

يقوم الكتاب على فصلين؛ **الأول: «رأسمالية الأطراف: تكثيف النهب الإمبريالي وتعاظم السمات الكومبرادورية لرأس المال الطرفي»** مقتبس من وثيقة «موضوعات حول أزمة اليسار ومتغيّرات العصر» (أو بعنوانها الآخر: «موضوعات حول التجربة الإشتراكية وأزمة الرأسمالية المعاصرة»)، وهي أحدى الوثائق الصادرة عن المؤتمر الوطني العام الثالث للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

أما **الفصل الثاني: «النهب الإمبريالي للبلدان النامية وآثاره الإقتصادية والإجتماعية الراهنة»**، فهو أحد محاور التقرير النظري المقدم إلى المؤتمر الوطني العام الثالث الذي إستندت إليه الموضوعات الآنف ذكرها. من هنا التقاطعات مع الفصل الأول، لكنها تقاطعات لا تجعل من أي من المادتين مجرد تكرار للأخرى، فلكل منهما أسلوبه في مقاربة نفس الموضوع، ما يجعل من الفصل الثاني مادة مكملة تسلط الضوء على قضايا تكتفي الموضوعات الواردة في الفصل الأول – لأنها موضوعات - بتناولها كخلاصات مركزة■

■■■

ينطلق هذان الفصلان من حقيقة تكثيف رأسمال المراكز لآليات السيطرة الإقتصادية والنهب وتكريس التبعية للبلدان النامية (بلدان الأطراف)، بحيث بات رأس المال المحلي المتحوّل كومبرادورياً في الأطراف يشكل الركيزة الرئيسة لإعادة إنتاج علاقات التبعية التي تربط هذه البلدان بالمراكز الإمبريالية المتطورة، ما يعني إخضاعها المتزايد للسيطرة الإستعمارية الجديدة، وتكثيف النهب الإمبريالي لمواردها وثرواتها وفائض عمل شعوبها، وإحتدام مأزق التنمية فيها■

■■■

في هذا الإطار تتضمن برامج **«التثبيت والتكييف الهيكلي»** الي يفرضها صندوق النقد الدولي وصفة مؤكدة لتعميق تبعية البلدان النامية، وتدمير مقومات إستقلالها الإقتصادي؛ هذا فضلاً عن الآثار الإجتماعية المترتبة عليها لجهة تعزيز السمة الكومبرادورية للبورجوازية المحلية وترسيخها، وتحويل هذه السمة إلى الإتجاه المقرر في الحياة الإقتصادية، وبما يؤدي إلى مزيدٍ من الإفقار للجماهير الكادحة وتدهور في المستوى المعيشي للفئات الوسطى الخ..

إن برامج «التكييف الهيكلي» تُفقد الدولة **إستقلاليتها النسبية** داخلياً حيال محصلة التوازنات الطبقية، وتطيح بمسحة أو بقايا **حيادها المُدعى** كجسم خارج الصراع الإجتماعي، وتدفع باتجاه التماهي بين الدولة وبين الكومبرادور من حيث الدور الوظيفي إلى حد تحولها إلى **دولة كومبرادورية**، أي أداة بيد هذه الشريحة، وبما يتجاوز حدود تعبير الدولة عن، وتمثيلها لمصالح ورؤية الشريحة المهيمنة داخل البورجوازية، كطبقة متعددة الشرائح والقطاعات.
إن هذه العملية السياسية الإجتماعية الإقتصادية المركبة تقود بالنتيجة إلى تضخيم وظائف الدولة القمعية (سواء المباشرة، أو الناعمة أي غير المباشرة)، وتحوّل مؤسسات الدولة إلى حارس للتفاوت الطبقي – الإجتماعي المتعاظم داخلياً من أجل ضمان مصالح الكومبرادور، وتوطيد موقع ومكانة المركز الرأسمالي الإحتكاري، وضمان أرباح إستثمارات الإحتكارات الأجنبية■

■■■

على هذه الخلفية يشتد في البلدان التابعة التداخل بين النضال الوطني التحرري، وبين الصراع الإجتماعي الذي يتمحور بشكل خاص حول الديمقراطية القائمة على ركيزتي الحرية والمساواة (السياسية والإجتماعية) وخيارات التنمية؛ فلا تنمية لا يحملها مجتمع تسوده الديمقراطية التي تفرج عن، وتعبيء طاقات الجماهير المنتجة للخيرات المادية والروحية.
إن مشروع التنمية القائم على التحرر الوطني والديمقراطي الناجز والذي يرتكز إلى فك الإرتباط بالسوق الرأسمالية العالمية، والتعبئة الشاملة للموارد الوطنية هو الذي يستجيب لمصالح أوسع قطاعات الشعب وطبقاته الوطنية في البلدان النامية■

■■■

إلى هذين الفصلين اللذين يشكلان معاً الجسم الرئيس للكتاب، إرتؤي إضافة **ملحق** يتناول – من بين أمورٍ أخرى- مؤتمر «بريتون وودز» (1944)، وهو المحطة التاريخية التي رسَّمت الهيمنة الإقتصادية والمالية الأمريكية على العالم بعد الحرب العالمية الثانية من خلال: **1-** تحويل الدولار الأميركي إلى عملة الإحتياطات المالية الدولية؛ و **2-** إستحداث البنك الدولي (الذي من بين مهماته الرئيسية العمل على تنمية البلدان الأعضاء الأكثر فقراً)، ومن ثم صندوق النقد الدولي.
لقد لعبت هاتان المؤسستان دوراً شديد الأهمية في تمكين رأسمالية المراكز في إحتواء رأسمالية البلدان النامية وإستنزاف فائضها الإقتصادي، خاصة بعد العام 1976 على يد ما أطلقت عليه تسمية «برامج التثبيت والتكييف الهيكلي» الموجهة إلى البلدان النامية■

■■■

يتطرق الملحق في **عنوانه الأول: «لماذا إحتفظ الدولار بالصدارة العالمية؟»** إلى أسس النظام المالي العالمي الذي إنطلق عقب الحرب العالمية الثانية مؤسساً للهيمنة الأمريكية المالية والإقتصادية دولياً، التي مازالت قائمة حتى يومنا، وإن تبدَّت عليها مظاهر الإعياء والتراجع بنتيجة أزمتها البنيوية وتعاظم دور دول أخرى، صاعدة إقتصادياً ومالياً.
أما **العنوان الثاني: «التحدي للهيمنة المالية الأمريكية في العالم»**، مع عدم خروجه عن الإستخلاص الذي توصل إليه العنوان الأول حول موقعية الدولار في النظام الإقتصادي والمالي العالمي، فإنه يتمايز عنه برؤية راهنة ومستقبلية لجهة إبراز أهمية التحدي للموقع القيادي الأميركي في ضوء صعود الدور الإقتصادي والمالي لعدد من الدول، لا سيما الصين التي تملك أكبر إحتياطي من العملات الأجنبية (4 تريليون دولار)، والتي لم تعد تقبل باستمرار تحجيمها في إدارة السياسة المالية الدولية، فالصين تبحث عن توسيع دورها في مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إنسجاماً مع طاقتها الإقتصادية والمالية المتعاظمة، كما تبحث عن إمتلاك أدوات تأثير أخرى (مؤسسية، إطارية، مؤتمرية، إتفاقيات خارجية...) في هذا المضمار.
في هذا السياق، أقدمت الصين على تأسيس «**بنك الإستثمار الآسيوي للبنية التحتية**» مركزه الرئيسي بيجينغ، علماً أن ضخ الإستثمارات في البنية التحتية هو السلاح الأمضى لتحفيز الإقتصاد العالمي في هذه المرحلة، كما يؤكد ذلك معاً: صندوق النقد الدولي، والإدارة الأمريكية ورئاسة المفوضية الأوروبية■

مكتب التثقيف المركزي

رأسمالية الأطراف: تكثيف النهب الإمبريالي

وتعاظم السمات الكومبرادورية لرأس المال الطرفي[1]

10 موضوعات

---

(1)■ من كتاب: «موضوعات حول أزمة اليسار ومتغيرات العصر» أو «موضوعات حول التجربة الإشتراكية وأزمة الرأسمالية المعاصرة» الصادرة عن أعمال المؤتمر الوطني العام الثلاث للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين – 1994.

■ راجع هذا الفصل بنصه الكامل ص192 – 205 في كتاب «قضايا نظرية – في الإشتراكية، أزمة الرأسمالية، والعلمانية» من سلسلة «في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، توزيع: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر (بيروت)، والدار الوطنية الجديدة (دمشق). الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) 2012.

(1)

إن التدويل المضطرد لعملية الإنتاج والتبادل الرأسمالي، المترافق مع عوّلمة تمركز رأس المال الاحتكاري، يحوّل نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نمط سائد في أطراف العالم الرأسمالي كما في مراكزه. وإذا كانت بداية التحول الإمبريالي للرأسمالية قد شهدت تغلغل رأس المال، ونمط الإنتاج الرأسمالي، في المستعمرات والبلدان التابعة على شكل جزر منفصلة تحيط بها بحار من أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، فإن الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية المتطورة قد إستكملت، أو تكاد، تجفيف هذه البحار والتصفية الكاملة لأنماط الإنتاج القديمة والسيادة الناجزة لنمط الإنتاج الرأسمالي في الأطراف، سواء عن طريق التغلغل المباشر لرأس المال الاحتكاري الأجنبي، أو الرسملة المتزايدة للطبقات المالكة القديمة، أو التحول الكومبرادوري للرأسمالية الجديدة الناشئة في هذه الأطراف■

(2)

إن تصفية النظام الاستعماري القديم لم تكن تعني إنهاء أو تخفيف النهب الإمبريالي لبلدان الأطراف المتخلفة والتابعة، بل كانت تعني بالعكس تكثيف هذا النهب واستبدال آلياته القديمة بآليات جديدة أكثر فاعلية وجدوى، وإحلال هيمنة الاستعمار الجديد محل نظام الاستعمار القديم.

إن الآليات الاقتصادية للسيطرة والنهب وتعميق التبعية، تشكل الوجه الآخر والنتيجة الحتمية لعملية تصدير رأس المال الاحتكاري إلى البلدان التابعة. هذه العملية، التي يزينها الخطاب الليبرالي ويقدمها بصفتها الوسيلة الناجعة لتنمية هذه البلدان وتطوير إقتصادها، هي في الواقع عملية نهب شاملة للفائض الاقتصادي لبلدان الأطراف، بأشكال ووسائل مختلفة، وتوظيفه في خدمة تراكم رأس المال الاحتكاري في بلدان المركز الإمبريالية. فالأرباح الخارقة التي تجنيها رؤوس الأموال الاحتكارية المصدرة إلى البلدان التابعة، هي ليست سوى فائض القيمة الذي ينتجه عمال هذه البلدان ويستحوذ عليه رأس المال الاحتكاري من جهة، وعوائد الاستغلال غير المباشر الذي يمارسه رأس المال هذا لصغار المنتجين في هذه البلدان لتقشيطهم فائض إنتاجهم بوسائل متعددة من جهة أخرى.

إن تحويل هذه الأرباح إلى بلدان المركز يعني نهب الفائض الاقتصادي للبلد التابع، وقطع دورة التراكم وإعادة الإنتاج فيه، والحكم عليه بالتخلف والتبعية. وتتمثل أبرز آليات النهب وتعميق التبعية في العناوين التالية:

أ) تعميق اللاتكافؤ في شروط التبادل التجاري في السوق العالمية: إن إنعدام التكافؤ في التبادل التجاري بين البلدان يجد جذوره في التباين بينها في مستوى تطور إنتاجية العمل ودرجة تركيز الإنتاج وتراكم رأس المال.

يجري تعميق هذا التباين؛ **أولاً ــ** بفعل إحكام قبضة الاحتكارات فوق القومية على التكنولوجيا الحديثة واحتكارها لها حيث يصبح تصدير التكنولوجيا واحداً من أبرز آليات الهيمنة والاستتباع؛ **وثانياً ــ** بفعل تغلغل الاحتكارات في البلدان التابعة وهيمنتها على مصادر الطاقة والمواد الخام وفروع الإنتاج التصديرية فيها، حيث تصبح السياسة التسعيرية للاحتكارات وسيلة من وسائل تعميق اللاتكافؤ في التبادل بين الأطراف والمراكز؛ **وثالثاً ــ** بفعل إجراءات الحماية والدعم والتحكم بأسعار الصرف وتصدير التضخم التي تلجأ إليها المراكز المتقدمة من أجل خفض أسعار صادرات البلدان التابعة ورفع أسعار المواد المصنعة التي تشكل الجزء الاكبر من وارداتها.

بفعل هذه الوسائل مجتمعة، باتت البلدان التابعة، منذ ثمانينيات ق. 20، تحصل على نسبة محددة من الثمن الذي تباع به صادراتها في السوق العالمية، بينما تستحوذ الاحتكارات على النسبة الأكبر أرباحاً صافية لها، كما باتت الفجوة المتسعة بين أسعار الخامات وبين أسعار السلع المصنعة بذاتها وسيلة رئيسية من وسائل إبتزاز الفائض الاقتصادي للبلدان التابعة والاستحواذ عليه من قبل الاحتكارات في البلدان المتقدمة.

ب) الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي: شهدت تدفقات الاستثمار المباشر لرأس المال الاحتكاري من بلدان المركز، وتوظيفه في أصول الإنتاج في البلدان التابعة، نمواً متسارعاً بفعل توجه الاحتكارات فوق القومية إلى أن تنقل إلى بلدان الأطراف الفروع والحلقات في سلسلة عملياتها الإنتاجية، التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة وتتميز بانخفاض نسبة التكوين العضوي لرأس المال، وكذلك بسبب الميل إلى مقايضة القروض بتملك صناعات القطاع العام في البلدان المدينة وإعادة هيكلتها لتصبح حلقات في السلسلة الإنتاجية المتكاملة للاحتكار الدولي.
إن الاحتكارات بذلك تكثف إستغلالها لليد العاملة الرخيصة في البلدان التابعة، وتستفيد من التسهيلات والمزايا الممنوحة لرأس المال الأجنبي فيها، وتستحوذ على فائض القيمة الذي تنتجه هذه الصناعات وتحول القسم الأكبر منه، بفعل تحكمها بسياسة التسعير لمدخلاتها وناتجها، إلى بلدان المركز على شكل أرباح صافية. إن الاستثمار المباشر لرأس المال الاحتكاري في البلدان التابعة هو إستغلال مباشر لعمالها واستحواذ على فائض عملهم الذي يصادر ويحول إلى بلدان المركز الإمبريالية.

ج) تعميق العلاقة الكومبرادورية بين رأس المال المحلي ورأس المال الاحتكاري الدولي: إذا كانت الوكالة التجارية هي الشكل الرئيسي من أشكال العلاقة الكومبرادورية بين رأس المال المحلي في بلدان الأطراف وبين الاحتكارات حتى خمسينيات القرن العشرين، فإن ظهور وعملقة الاحتكارات فوق القومية وهيمنتها العالمية المتزايدة، يؤدي إلى إمتداد هذه العلاقة الكومبرادورية إلى مجالات الإنتاج، في الصناعة والزراعة والخدمات، حيث تسيطر الاحتكارات على أسواق البلدان التابعة بإقامة الشراكات الكومبرادورية مع رأس المال المحلي عبر عقود المقاولة الفرعية أو إتفاقات التزويد بالتكنولوجيا والمواد نصف المصنعة، وبيع أو تأجير التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات الفارقة مقابل حصص مقطوعة أو نسب من الأرباح، وتشكل العوائد التي تحصل عليها الاحتكارات الدولية، بفعل تصدير التكنولوجيا وبيع وتأجير التراخيص والبراءات والعلامات الفارقة إلى توابعها الكومبرادورية، وسيلة رئيسية من وسائل نهب ومصادرة الفائض للبلدان التابعة.

د) الديون الخارجية كآلية رئيسة للنهب والسيطرة وتعميق التبعية والارتهان: منذ عقود يحتدم الجدل في البلدان التابعة حول دور القروض والمساعدات الخارجية في تعميق التبعية وتكثيف النهب الإمبريالي. فالقوى الرجعية، المعبرة عن مصالح الطبقات المالكة القديمة المتحولة رأسمالياً ومصالح رأس المال الكومبرادوري المحلي، تزعم أن هذه القروض والمساعدات ـــ حتى إذا ارتبطت بشروط معينة ـــ هي لصالح عملية التنمية والتطور الاقتصادي. والقوى المعبرة عن مصالح البورجوازية الوطنية ترفع شعار «القروض والمساعدات غير المشروطة»، وتزعم أنها يمكن أن توظف لصالح عملية التنمية المستقلة. إن الوقائع التي تكشفت إلى السطح خلال ثمانينيات ق. 20 تحسم الجدل باتجاه دحض كلا الادعائين. فهي تثبت أن القروض والمساعدات التي تقدمها بلدان المركز الإمبريالية أو مصارفها الدولية، هي ليست سوى وسيلة من وسائل إبتزاز ومصادرة الفائض الاقتصادي للبلدان التابعة، وهي آلية رئيسية من آليات تعميق التبعية والارتهان وتعزيز السيطرة الاستعمارية الجديدة وهي بذلك تحبط التراكم الضروري من أجل التنمية بدلاً من أن تشجعه.
تؤكد الوقائع أن القروض والمساعدات «غير المشروطة»، هي ليست سوى وهم، فهي جميعاً ترتبط بشروط إقتصادية تتمثل بتسهيلات تجارية أو إمتيازات إستثمارية يحصل عليها البلد الدائن. وهي جميعاً تشكل أدوات ضغط سياسية فعالة حتى لو لم ترتبط بشروط سياسية معلنة. منذ مطلع الثمانينيات باتت الأموال التي تدفعها البلدان التابعة لتسديد أقساط وفوائد ديونها تزيد على قيمة التدفقات الجديدة من القروض والمساعدات. وخلال الثمانينيات دفعت البلدان التابعة أموالاً لخدمة الدين تزيد كثيراً على قيمة ديونها التي كانت قائمة عند مطلع العقد، ورغم ذلك فإن قيمة الديون المستحقة عليها تضاعفت وزيادة خلال عشر سنوات.
إلى هذا تتضاعف بوتائر مفزعة نسبة خدمة الدين إلى الصادرات وإلى الناتج القومي في معظم البلدان التابعة المدينة. وتبرز المديونية الخارجية اليوم باعتبارها الآلية الرئيسية للنهب وتعميق التبعية والارتهان.

ه) هروب رأس المال المحلي من الأطراف إلى المركز: مع تسارع النمو الرأسمالي المشوه الذي شهدته البلدان المتخلفة في عقدي الثمانينيات والسبعينيات وتعميق السمة الكومبرادورية والطفيلية لرأسمالها المحلي، تفاقمت ظاهرة تصدير رأس المال من الأطراف إلى المركز حيث يفضل رأس المال الطرفي العوائد المضمونة والمردود السريع الذي يحصل عليه من المضاربة الدولية أو من خلال وضع نفسه تحت تصرف الاحتكارات والمصارف فوق القومية، بشكل ودائع أو أسهم وسندات، بدلاً من أن يتحمل مخاطر توظيف نفسه محلياً في موطنه حيث يتعرض لنتائج الآثار المدمرة والطاحنة لقوانين المنافسة الاحتكارية.
إن قيمة رأس المال العائد لحكومات أو أفراد من بلدان العالم الثالث، والموظف في إقتصادات المراكز المتقدمة أو الموضوع تحت تصرف إحتكاراتها، يزيد كثيراً على قيمة مجموع الديون الخارجية المستحقة على هذه البلدان

ويبدو طبيعياً أن مالكي رأس المال هذا يفضلون مصالح الاحتكارات وينتصرون لها على حساب إستنزاف موارد أوطانهم ونهب ثرواتها من قبل الأجنبي، فهم بذلك يضمنون مصالحهم، التي باتت متشابكة بعمق مع مصالح رأس المال الاحتكاري الدولي، ولو كان ذلك على حساب مصالح الوطن. وبهذا يتعمق تطابق المصالح والصلة الكومبرادورية بين رأس المال المحلي في الأطراف ورأس المال الاحتكاري في بلدان المركز، وتتعزز تبعية الأول للأخير■

(3)

إن تعميق التطابق والتداخل في المصالح بين رأس المال المحلي المتحول كومبرادورياً في بلدان الأطراف وبين رأس المال الاحتكاري في بلدان المركز، يشكل الركيزة الأساسية لنظام الهيمنة الاستعمارية الجديدة، والآلية الرئيسية لإعادة إنتاج علاقات التبعية التي تربط هذه البلدان بالمراكز الإمبريالية المتطورة.

تتعزز هذه العلاقة بفعل أليات الهيمنة الإستراتيجية والسياسية والعسكرية التي تتضمن: ربط البلدان التابعة بشبكة الأحلاف الإستراتيجية والمعاهدات الأمنية، والتواجد العسكري الأجنبي (وبخاصة الأمريكي) على أراضيها بحجة حمايتها من الأخطار الخارجية، تشجيع ودعم أنظمة الحكم الرجعية والاستبدادية وربطها الوثيق بالمنظومة الإستراتيجية للإمبريالية العالمية، إستخدام العون العسكري التسليحي والتدريبي مدخلاً للتغلغل في جيوش هذه البلدان، وتكريس تبعيتها للمركز الامبريالي، نسج العلاقات مع عناصر وأجنحة من أنظمة البورجوازية الوطنية الحاكمة في بعض هذه البلدان، وتشجيع تحولها الكومبرادوري واستخدامها مرتكزاً للتأثير على خياراتها السياسية والاقتصادية، إستخدام وسائل الضغط والعقوبات الاقتصادية كقطع المساعدات أو رفض جدولة الديون وفرض الحصار المالي أو التجاري أو الحظر التكنولوجي والتسليحي، إستخدام سلاح التجزئة والبلقنة وتغذية الصراعات بين الدول النامية وتشجيع التفكيك داخلها واستغلال وتغذية تناقضاتها القومية أو الاثنية أو الطائفية واستخدامها مدخلاً للتدخل في شؤونها الداخلية. أخيراً: التدخل العسكري المباشر والعدوان المفضوح بذرائع شتى■

(4)

مجمل هذه الآليات كانت تعني إعادة أو تعميق إندماج البلدان المتخلفة، من موقع التبعية، بالنظام الرأسمالي العالمي وإحكام ربط إقتصاداتها بالسوق الرأسمالية العالمية التي باتت خاضعة لهيمنة الاحتكارات فوق القومية.

إن التدويل المضطرد لعملية الإنتاج والتبادل الرأسمالي، الذي كان يشكل مخرجاً مؤقتاً من أزمة فيض التراكم بالنسبة لرأس المال الاحتكاري في المراكز الإمبريالية المتقدمة، كان بالنسبة للبلدان المتخلفة يعني إخضاعها المتزايد للسيطرة الاستعمارية الجديدة، وتكثيف النهب الإمبريالي لمواردها وثرواتها وفائض عمل شعوبها، واحتدام مأزق التنمية فيها، وتكريس تخلفها وتعميق تبعيتها التي كانت تتفاقم بقدر ما يزداد إنفتاحها على السوق العالمية، حيث تعمل قوانين المنافسة الاحتكارية السائدة في هذه السوق لصالح رأس المال الاحتكاري عالي التمركز، وتعمق مفعول قانون التطور المتفاوت الذي يحكم الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية. وإذا كانت هذه العملية تنطوي على تسارع التحول الرأسمالي لمجتمعات البلدان المتخلفة، فهي في الوقت نفسه تطبع هذا التحول بسمات التشوه والتبعية وتفاقم الاختلالات الهيكلية الحادة، وتبقيه مرتهناً وخاضعاً لمتطلبات تراكم رأس المال في بلدان المركز.

إن التصنيع الذي تشهده البلدان التابعة في سياق هذه العملية هو تصنيع مشوه ومبتور، وخاضع تماماً لمبادرة رأس المال الاحتكاري الأجنبي وشركائه الكومبرادور المحليين. وهو بالتالي مجيّر في خدمة مصالح الاحتكارات أكثر منه لصالح التنمية في البلدان المتخلفة ذاتها.

إن الصناعات التي يجري نقلها إلى البلدان المتخلفة بمبادرة من الاحتكارات هي التي تشكل الحلقات الثانوية في سلسلة عملياتها الإنتاجية المنتشرة دولياً، الحلقات التي يمكن الاستغناء عنها أو نقلها من بلد لآخر في أي لحظة. وهي، بالإضافة إلى الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تقام بالمشاركة أو التعاقد مع رأس المال الكومبرادوري المحلي، تعتمد إعتماداً تاماً على توريد الآلات والخبرة التكنولوجية والمكونات الإنتاجية من بلدان المركز، وهي بالتالي صناعات ملحقة وتابعة ومعرضة للدمار بمجرد قطع صلتها بالاحتكارات، وحيث أن إنتاجها لا يرتبط بحاجات السوق المحلية ولا بدورة الاقتصاد الوطني، وفائضها يصادر ويحول كأرباح للاحتكارات، فإنها لا يمكن أن تخدم قاعدة للتراكم والتنمية المستقلة المتمحورة على الذات.

ويترافق هذا التصنيع المشوه مع سيطرة الاحتكارات على الثروات الطبيعية وفروع إنتاج المواد الخام، بما في ذلك الزراعية منها، كما يترافق مع إستباحة الأسواق المحلية وإغراقها بالسلع المستوردة، مما يقود إلى دمار الزراعة والصناعات الوطنية الناشئة العاجزة عن منافسة الاحتكارات. ويقود هذا النمط من التطور الرأسمالي المشوه إلى تفكيك وتجزئة بنية الاقتصاد الوطني وتقطيعها إلى أشلاء مبعثرة، ترتبط أوصالها بالخارج، كل منها على إنفراد، وتفتقر إلى الحد الأدنى من التكامل والاندماج في سوق وطنية موحدة.

إن غياب التكامل في السوق الوطنية وتفككها يقود إلى تعميق التفكك والتشظي الاجتماعي على أسس قبلية أو طائفية أو إثنية، وإلى تنامي النزاعات الداخلية التي تقوم على هذه الأسس، والتي تسعى المراكز الإمبريالية إلى تغذيتها وتشجيعها. وفضلاً عن تفتت مجتمعاتها من الداخل، فإن هذا النمط من التطور الرأسمالي المشوه والتابع، يعرقل نمو عوامل التكامل الإقليمي بين دول الأطراف، ويقود بالعكس إلى تفاقم التناقضات والنزاعات فيما بينها بفعل صراع بورجوازياتها على الهامش الضيق من فتات العوائد المتبقي لها بعد أن تقتطع الاحتكارات حصة الأسد المضمونة والمسلم بها لها من عوائد إستغلال ثروات هذه البلدان وثمار عمل شعوبها. وهذه النزاعات، وما تقود إليه من حروب إقليمية أحياناً، تشكل بدورها مدخلاً لمزيد من التدخل والإخضاع الإمبريالي ومزيد من التجزئة والبلقنة والتفتيت■

(5)

إن إعادة أو تعميق إندماج البلدان المتخلفة، من موقع التبعية، بالسوق الرأسمالية العالمية التي تهيمن عليها الاحتكارات، هي عملية تكمن أسبابها وعواملها في تكوين ومصالح رأس المال المحلي وقوانين تطوره. **إن رأس المال المحلي في الأطراف، بمختلف قطاعاته، يجد مصلحته في الحفاظ على روابطه مع السوق الرأسمالية العالمية ولا يملك إنفكاكاً عنها.** وفي ظروف العولمة المتزايدة للاقتصاد الرأسمالي، فإن قوانين تراكم وتمركز رأس المال ينتقل مفعولها من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي، بحيث تتجاوز الحدود القومية وتتحكم بالعلاقات بين كتل رأس المال على صعيد عالمي.

إن القانون نفسه الذي يحكم على رأس المال الصغير بالخراب والاضمحلال والابتلاع من قبل رأس المال الكبير، والذي يحكم على مستوى رأس المال المتوسط المبعثر بأن يضع نفسه تحت تصرف الاحتكارات أو أن يخضع لها ويلحق نفسه بها، هو نفسه القانون الذي يحكم على رأس المال المحلي الناشيء والمشتت في البلدان المتخلفة إما بالدمار والانهيار أو بالخضوع للاحتكارات ووضع نفسه تحت تصرفها والقبول بحصة صغيرة من الربح، شرط أن يكون مضموناً وسريع المردود، بدلاً من تحمل مخاطر المنافسة الاحتكارية التي تقوده إلى الخراب.

إن هذا القانون يصح حتى بالنسبة لرأس المال الوطني (أي المستقل نسبياً عن الإمبريالية)، ويحكم عليه بالتحول باضطراد إلى موقع كومبرادوري. ومفعول هذا القانون يصبح أكثر تأثيراً وأسرع تجلياً كلما ازدادت درجة التحول الكومبرادوري لرأس المال المحلي، وكلما اتسعت الأهمية النسبية للقطاعات الكومبرادورية في تكوينه. فهذه القطاعات تجد مصلحتها حكماً في تعميق الاندماج، ولو من موقع التبعية، في السوق الرأسمالية العالمية، فهي بذلك تربح وتضمن مصالحها، وإن كانت تحكم على بلدانها بالسقوط أسيرة التخلف والتبعية وضحية النهب الإمبريالي المكثف لثرواتها وفائضها الاقتصادي.

إن التدويل المتسارع لعملية إنتاج وتبادل رأس المال يجعل من التحول الكومبرادوري المضطرد لرأس المال الطرفي قانوناً لا مفر من مفعوله، طالما بقي البلد مندمجاً في السوق الرأسمالية العالمية الخاضعة لهيمنة الاحتكارات. إن هذا القانون هو الذي يفسر لماذا تجد القوى الرجعية في البلدان المتخلف (القوى المعبرة عن مصالح رأس المال الكومبرادوري والطبقات المالكة القديمة المتحولة رأسمالياً)، مصلحتها في التحالف مع الإمبريالية وفي تبني خيارات سياسية واقتصادية، تكرس تخلف بلدانها وتسهل إستنزاف مواردها ونهب ثرواتها من قبل الأجنبي. إن هذه الخيارات تنسجم مع مصالح رأس المال وإن كانت تتناقض مع مصالح الوطن. **إن حفظ قيمة وعوائد رأس المال هو، بالنسبة لها، أهم من حفظ ثروات وموارد الوطن.**

هذا القانون هو أيضاً الذي يفسر عوامل التدهور اليميني لأنظمة النخب البورجوازية الوطنية في شق طريق التنمية المستقلة وفي تحقيق التكافؤ في علاقتها بالسوق الرأسمالية العالمية، مما قاد إلى تسارع التحول الكومبرادوري في صفوفها وعودتها إلى الاندماج من موقع التبعية بالنظام الرأسمالي العالمي وفتح أبواب بلدانها مجدداً أمام تغلغل رأس المال الاحتكاري الدولي.

لقد ابتدأت هذه العملية، في العديد من بلدان العالم الثالث المستقلة حديثاً، قبل انهيار التوازن الدولي، بل ابتدأت في وقت كانت فيه التجربة السوفييتية في ذروة إزدهارها وقوتها ونفوذها العالمي. ولكن إنهيار التوازن الدولي، وإنتصار الحلف الإمبريالي في الحرب الباردة، أدى إلى تسارع هذه العملية، حيث بدأت قطاعات متسعة من البورجوازيات الطرفية تجد مصلحتها في الانضواء تحت لواء «النظام الدولي الجديد»، وفي البحث عن موقع لها في إطار ترتيباته والمخططات الإقليمية المكملة له، أو على الأقل في التكيف معه ومداراته■

(6)

إن التطور الرأسمالي المشوه، الجاري في إطار التبعية للاستعمار الجديد والنهب الإمبريالي المكثف، يقود مساعي التنمية في بلدان الأطراف إلى طريق مسدود ويقوّض مقومات إستقلالها الاقتصادي، ويجذبها إلى دوامة شرسة تعمق تخلفها وتبعيتها باضطراد، وتزيد تفاقم التفاوت في التطور بينها وبين بلدان المركز الإمبريالية.

هذا النمط من التطور يلحق الخراب بالزراعة والحرف والصناعات الوطنية، ويقطع دورة التراكم المحلي (الضرورية للنمو)، بفعل تسرب النسبة الأكبر من الفائض الاقتصادي إلى الخارج، ويستنزف ثروات بلدان الأطراف ومواردها الطبيعية، ويقود إلى التهميش المضطرد والمتسارع لجماهير واسعة من الفلاحين والحرفيين وسائر قطاعات المجتمع، وإلى الإفقار المتزايد للأغلبية الساحقة من السكان الذي يصل إلى حد المجاعة. ويعيش مليار من البشر اليوم تحت خط الفقر في حالة من الفاقة والبؤس المدقع. وترزح أغلبية البلدان المتخلفة تحت عبء المديونية الخارجية ويصبح ناتجها بكامله مرتهناً لغيلان إحتكارات المال العالمية، وتجد نفسها مضطرة للاستدانة من أجل تسديد الدين، وتغرق هكذا في حلقة مفزعة لا انفكاك منها.
وتستخدم الديون أداة من أجل المزيد من إخضاعها والتحكم بتوجهاتها السياسية والاقتصادية، حيث تستغل حاجتها إلى الاقتراض أو إعادة جدولة الدين من أجل وضعها تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تشترط البنوك والحكومات الدائنة على البلدان المدينة أن تأخذ ببرامج التصحيح الهيكلي(**«التثبيت والتكييف الهيكلي»**) التي يفرضها الصندوق وأن ترضخ لاملاءته شرطاً لإعادة جدولة ديونها■

(7)

تتضمن برامج التكييف الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي (الصندوق) روشتة نموذجية من الوصفات المتشابهة المصممة لتعميق تبعية البلدان المتخلفة، وتدمير مقومات إستقلالها الاقتصادي، وتحطيم ما تبقى من الحواجز التي تقف عقبة في طريق إستباحة الاحتكارات لأسواقها وميادينها الاستثمارية ونهب ثرواتها.
ويجري تبرير هذه الوصفات المسمومة باللجوء إلى الأكذوبة النيوليبرالية القائلة بأن إطلاق حرية عمل آليات السوق، داخلياً وفي العلاقة مع الخارج، هو السبيل المضمون للنمو الاقتصادي. وبينما تلجأ الدول الإمبريالية الكبرى، حيث تجد هذه الأكذوبة منشأها، إلى أسوأ إجراءات التدخل والحماية والإغلاق والتمييز في المعاملة التجارية صوناً لمصالح إحتكاراتها دونما إكتراث لمباديء حرية السوق، فإن هذه المباديء والوصفات المشتقة منها تفرض فرضاً على البلدان المتخلفة، التي هي أكثر حاجة للحماية لصون صناعاتها الناشئة.
وتنطلق وصفات الصندوق من تأكيد الأولويات الأربع التالية: **أولوية الزراعة على الصناعة، والقطاع الخاص على القطاع العام، والأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية، وأولوية المشروع الأجنبي على المشروع المحلي.** إنها وصفة تعني، في جوهرها، أولوية التخلف على التنمية، أولوية التبعية على الاستقلال الاقتصادي. وهي تسعى إلى تحقيق أولوياتها هذه عن طريق الإجراءات التالية:

أ) إلغاء القيود على حرية تحويل العملات، وتحرير سوق القطع الأجنبي، وخفض سعر صرف العملات المحلية أو تعويمه، مما يعني خفض عوائد الصادرات مقومة بالعملات الصعبة (إستيلاء الاحتكارات على خامات البلد التابع بأثمان بخسة) وارتفاع أسعار السلع المستوردة من بلدان المركز الإمبريالية، أي تعميق التدهور واللاتكافؤ في شروط التبادل التجاري بين المركز والأطراف.

ب) إلغاء الدعم للصناعات المحلية، مما يعني مزيداً من الدمار للصناعة الوطنية تحت وطأة المنافسة الاحتكارية، وإخضاع السوق المحلية بشكل كامل لهيمنة الاحتكارات.

ج) إلغاء الدعم الحكومي للمواد الأساسية مما يعني المزيد من الخراب للزراعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي، ورفع كلفة الإنتاج للمشاريع الوطنية وبالتالي تدميرها، وإلحاق المزيد من البؤس والإفقار بالأغلبية من السكان.

د) تقليص دور القطاع العام وتخصيص منشآته، مما يعني إستكمال تصفية الصناعة الوطنية وبيعها للاحتكارات أو لوكلائها الكومبرادور.

ه) إلغاء القيود على حرية الاستيراد ورفع الحماية الجمركية والاغلاقية، مما يعني فتح الباب على مصراعيه أمام الاحتكارات لاستباحة السوق المحلية وإلحاق المزيد من الدمار بالإنتاج الوطني.

و) تأمين الحرية الكاملة للاستثمارات الأجنبية واعتماد سياسة تهدف إلى اجتذابها عبر منحها التسهيلات والإعفاءات والضمانات بما في ذلك الضمانة ضد التأميم وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج.

ز) زيادة الضرائب غير المباشرة، وبخاصة على المنتجات المحلية، وهو إجراء يبرر بالحاجة إلى خفض عجز الموازنة، بينما هو يؤدي في الواقع إلى تدمير القدرة التنافسية للإنتاج الوطني، وإلى زيادة العبء الضريبي المفروض على المنتجين الصغار، وعامة الشعب، بهدف إقتطاع نسبة أكبر من فائض الإنتاج الوطني، ومن لقمة الكادحين، وتخصيصها لتسديد الديون والفوائد لصالح الاحتكارات.

يتبين إذن أن الهدف الحقيقي لوصفات الصندوق هو تأمين سيطرة الاحتكارات على ثروات البلدان المتخلفة كمصادر للمواد الخام الرخيصة، واستباحة أسواقها، وتدمير صناعاتها وزراعاتها الموجهة لتلبية الطلب المحلي، وتكريسها ميداناً مفتوحاً لاستثمارات رأس المال الاحتكاري بهدف جني الأرباح الخارقة من إستغلال يدها العاملة الرخيصة. والنتيجة العملية لهذه الوصفات هي تدمير مقومات إستقلال الاقتصاد الوطني، وقطع دورة التراكم المحلية عبر شفط الفائض إلى الخارج، وبالتالي تكريس التخلف وتعميق التبعية■

(8)

تؤدي برامج التصحيح الهيكلي، عملياً، إلى تحويل الدولة في البلدان المتخلفة، بصرف النظر عن الإدعاءات الإيديولوجية لحكوماتها، إلى أداة كومبرادورية، وظيفتها الرئيسية حماية إستثمارات رأس المال الأجنبي ووكلائه الكومبرادور، وتقشيط وتجميع فائض عمل الكادحين وصغار المنتجين وتحويله أرباحاً صافية للاحتكارات فوق القومية تحت ستار تسديد القروض. وبذلك **يتعمق الطابع الكومبرادوري للدولة، في هذه البلدان، ويتعزز مضمونها الاستبدادي وتتفاقم أزمة الديمقراطية فيها، بوجهيها السياسي والاجتماعي.**

إن الدوائر الإمبريالية، وبعض الأنظمة الحاكمة بعيدة النظر، تحاول التنفيس من ضغط هذه الأزمة عبر تجميل الجوهر الاستبدادي للأنظمة القائمة في معظم هذه البلدان، وإقرار إصلاحات ديمقراطية محددة وتعددية حزبية مقيدة. وتخدم هذه الإصلاحات الخجولة في توسيع دائرة القرار السياسي لتشمل ممثلي الشرائح النامية من البورجوازية الكومبرادورية إلى جانب البيروقراطيات القابضة على السلطة في أنظمة الحكم الدكتاتورية العسكرية أو المطلقة، وتوسع بذلك نسبياً القاعدة الاجتماعية لهذه الأنظمة ودرجة إستقرارها، ولكنها تفرض قيوداً ثقيلة، أو تحريمات مطلقة، على نشاط القوى الجذرية المعادية للإمبريالية المعبرة عن مصالح العمال والفلاحين وسائر الكادحين. وفي القليل من الأنظمة البورجوازية الوطنية التي ما تزال قائمة يتعزز وزن الشرائح البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية في السلطة، ويتزايد تأثيرها على القرار السياسي والاقتصادي، وتتنامى بالتالي الميول إلى التكيف مع «**النظام الدولي الجديد**»، والانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية والانحناء أمام السمة الكومبرادورية للدولة مع إستمرار طابعها الاستبدادي ومصادرتها الفظة للحقوق الديمقراطية للجماهير■

(9)

في المرحلة الجديدة من مراحل تطور الرأسمالية العالمية، يشتد في البلدان التابعة التداخل بين النضال الوطني الهادف إلى التحرر من النير الإمبريالي، وبين الصراع الاجتماعي الذي يتمحور، بشكل خاص، حول الديمقراطية وخيارات التنمية.

إن الدوائر الإمبريالية والرجعية، مستغلة حالة التفكك والتفتيت الاجتماعي السائدة، تحاول التمويه على جوهر هذا الصراع بدفعه إلى التداخل مع التناقضات والنزاعات الاثنية والطائفية والقبلية لتضمن، هكذا، توجيه التوتر والاحتقان الاجتماعي، والنقمة الجماهيرية المتولدة عن تفاقم البؤس والإفقار والتهميش، نحو طريق مسدود وقنوات مسيطر عليها من قبل النخب البورجوازية المتنازعة على حصصها من فتات النهب والمحكومة لسقف الهيمنة الإمبريالية.

لكن هذا الصراع الاجتماعي يجد جذوره في التناقض المتفاقم بين مصالح رأس المال المحلي، الذي تتعزز سماته الكومبرادورية ويتوطد تشابك وتداخل مصالحه مع رأس المال الاحتكاري الدولي، وبين المصالح الوطنية والاجتماعية لشعوب هذه البلدان، وبخاصة طبقاتها العاملة وحلفائها من الفلاحين المفقرين والجماهير الكادحة المعدمة المهمشة إجتماعياً، والتي باتت تعاني من الإفقار المطلق المتزايد باضطراد إلى حد المجاعة.

هذا التناقض يزداد إحتداماً مع تسارع التحول الرأسمالي المشوه والتبعي . وبقدر ما تتبدد الأقنعة الإيديولوجية الزائفة (الطائفية والقبلية والاثنية)، التي تغلف هذا الصراع وتشوهه، وبقدر ما ينمو وعي الجماهير وإدراكها لجوهره، بقدر ما تتمكن شعوب البلدان المقهورة من تجنب الدروب المسدودة والإفلات من الدوائر المفرغة للنزاعات العبثية التي تهدر فيها التضحيات الجسام في غير محلها، وبقدر ما تتمكن هكذا من شق طريقها نحو التحرر الوطني والاجتماعي، نحو الانعتاق من نير العبودية لرأس المال الاحتكاري الدولي ووكلائه الكومبرادور.

إن الصراع الاجتماعي حول خيارات التنمية يدور، بوجه عام، بين **ثلاثة مشاريع**:

أ) مشروع التطور الرأسمالي التبعي الخاضع لمبادرة وهيمنة رأس المال الأجنبي والكومبرادوري والجاري في إطار تعميق الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية التي تهيمن عليها الاحتكارات، وهو المشروع الذي يتناغم بعناصره الأساسية مع برامج ووصفات صندوق النقد الدولي. إن هذا المشروع يلبي، ويعبر عن، مصالح الشرائح الكومبرادورية (التقليدية والجديدة) من البورجوازية التجارية والصناعية والملاك العقاريين في الريف والمدينة، وهو يجد له قاعدة إجتماعية أوسع في صفوف الشرائح الطفيلية من البورجوازية الوسطى التي تنخرط في

نشاطات المضاربة والربا والصيرفة والمتاجرة بالعقارات والمقاولة الفرعية والسمسرة على أساس العمولة (القومسيون).
إن برامج ووصفات الصندوق تقود إلى إنتعاش هذه الفئات التي تنال حصة، ولو تافهة، من فتات النهب الإمبريالي لموارد الوطن ولثمار عمل الشعب الكادح. ولكن هذه البرامج هي وصفة مؤكدة لإعادة إنتاج التخلف وتعميق التبعية وتكريس الهيمنة الاستعمارية الجديدة. إن التراجع والانكماش والتدهور الذي تعاني منه إقتصادات عشرات البلدان التي أخذت بوصفات الصندوق هو دليل على أن هذا المشروع قد يقود إلى تنمية رأس المال الكومبرادوري والطفيلي، ولكنه لا يقود إلى تنمية الاقتصاد الوطني، بل إلى تقويض مرتكزاته.

ب) مشروع التنمية البورجوازية الوطنية الذي ينطوي على طموح طوباوي متناقض، يحاول الجمع بين الحفاظ على وشائج الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية، وهي وشائج محكومة بإعادة إنتاج التبعية، وبين السعي إلى موقع متكافيء في إطار هذه السوق، يتيح شق طريق للتنمية المستقلة، ويعبر هذا المشروع عن مصالح الشرائح البورجوازية الوطنية (المستقلة نسبياً عن الإمبريالية) ولكنه، في غياب دور قيادي للطبقة العاملة، يمكن أن تجد له قاعدة إجتماعية أوسع في صفوف الملاك ـــ المنتجين الصغار من الفلاحين والحرفيين وشرائح أخرى من البورجوازية الصغيرة. وتؤكد وقائع التاريخ أن هذا المشروع محكوم بالفشل بفعل التناقض بين وسائله وغاياته.
إن فشل النماذج التي استوحت هذا المشروع لا يعود فقط إلى عجز النخب البورجوازية الوطنية عن مجابهة الضغوط والاستفزازات العدوانية الإمبريالية، بفعل تخوفها من التعبئة الديمقراطية الشاملة لجماهير الشعب، بل يعود أيضاً وبالأساس إلى **قانون التحول الكومبرادوري المضطرد لرأس المال الوطني** الذي لا مفر من مفعوله طالما يبقى البلد مرتبطاً بالسوق العالمية الخاضعة لهيمنة الاحتكارات.

ج) مشروع التنمية القائم على التحرر الوطني والديمقراطي الناجز والذي يرتكز إلى فك الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية، والتحرر من مفعول قانون التطور غير المتكافيء الذي يحكمها، والتعبئة الشاملة للموارد الوطنية، الطبيعية والبشرية، في إطار من الديمقراطية الحقيقية، من أجل إنجاز نمو إقتصادي متوازن، متمحور على الذات وموجه نحو تلبية حاجات المجتمع وتقدمه الحضاري والاجتماعي.
إن هذا المشروع يستجيب لمصالح أوسع قطاعات الشعب وطبقاته الوطنية، بما فيها شرائح البورجوازية التي ما تزال في موقع الاستقلال النسبي عن رأس المال الاحتكاري الدولي، ولكن شق الطريق لتطوره ونجاحه يتوقف على الدور الطليعي الذي تلعبه الطبقة العاملة في بناء تحالف طبقات الشعب الوطنية وقيادته على أسس ديمقراطية.
إن الغرق في دوامة الحلقة المفرغة للتخلف والتبعية، والخضوع للهيمنة الاستعمارية الجديدة، ليس قدراً محتوماً مفروضاً على بلدان العالم الثالث وشعوبها. إن تضامن هذه الشعوب، بقيادة طبقاتها العاملة، ونضالها المشترك من أجل خلع النير الإمبريالي، يطرح مخرجاً واقعياً من مأزق هذه الدوامة ويوفر الشروط السياسية لكسر هذه الحلقة المفرغة، التي هي وليدة الاندماج، من موقع التبعية، في السوق الرأسمالية العالمية الخاضعة لهيمنة الاحتكارات.
والطريق إلى التنمية المستقلة واقعي وممكن إذا ما تم فك روابط التبعية هذه والتحرر منها.
إن فك هذه الروابط لا يعني بالضرورة القطيعة مع السوق الرأسمالية العالمية. إنه يعني تدخل الدولة للسيطرة على قنوات الصلة مع السوق العالمية والتحكم بها، بما يتيح **إستئناف دورة التراكم الداخلي** وتعزيز مقومات الاستقلال الاقتصادي، وتعبئة الموارد الوطنية وتوجيهها نحو نمو إقتصادي متوازن متمحور على الذات وموجه نحو تلبية حاجات المجتمع. ولكن هذا يتطلب أن تكون الدولة تجسيداً ديمقراطياً لسلطة تحالف الطبقات الاجتماعية التي تتطابق مصالحها مع هذا البرنامج. إنه يتطلب **دولة وطنية ديمقراطية** تجسد، في إطار من الديمقراطية العميقة، تحالف طبقات الشعب وقواه الوطنية المناهضة للإمبريالية بقيادة الطبقة العاملة. ذلك إن الدور القيادي للطبقة العاملة في هذه الدولة هو الذي يؤمن الشروط الاجتماعية ـــ السياسية الضرورية لفك الارتباط بالمنظومة الرأسمالية العالمية والتحرر من روابط التبعية لها، بينما مصالح رأس المال، بمختلف قطاعاته، تدفع به نحو صون وشائج العلاقة مع السوق الرأسمالية العالمية الخاضعة لهيمنة الاحتكارات، وهي وشائج محكومة بإعادة إنتاج التبعية■

(10)

في ظل رأسمالية الاحتكار الدولي، الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية المتطورة، يزداد إنسلاخ رأس المال عن انتمائه الوطني، وتتجاوز أبعاده وتطلعاته الحدود القومية. ويتفاقم التناقض بين مصالح رأس المال وبين مصالح الوطن ويتعاظم، بالمقابل، التطابق بين مفهوم الأممية وبين الوطنية الحقة.

إن النضال من أجل مصلحة الوطن وشعبه، من أجل سيادته ومنعته وازدهاره، يتحول بالضرورة نضالاً ضد هيمنة رأس المال. وفي ظل العولمة المتزايدة للاقتصاد الرأسمالي والتكامل والاعتماد المتبادل بين مراكزه وأطرافه، وتكريس نظام صارم لتقسيم العمل الدولي، وفي مواجهة التداخل والتشابك في المصالح بين رأس المال الاحتكاري الدولي وتوابعه الكومبرادورية، يصبح التضامن الأممي بين الطبقات العاملة والشعوب المضطهدة شرطاً لازماً للتحرر من نير رأس المال الاحتكاري، والانعتاق من الهيمنة الإمبريالية، وإستعادة السيادة الوطنية والاستقلال الحقيقي الناجز■

أيلول (سبتمبر) 1994

النهب الإمبريالي للبلدان النامية وآثاره الإقتصادية والإجتماعية الراهنة[1]

■ مدخل.
1 – برنامج «التثبيت والتكييف الهيكلي».
2- النمو اللامتكافيء والتبادل اللامتكافيء.
3- إستراتيجيات للتنمية، والتنمية واحدة.
4- مؤشرات من القارات الثلاث.
5- أبرز الآثار الإجتماعية الطبقية للتحولات الإقتصادية.
6- إنعكاس «برنامج التكييف» على وظيفة الدولة.
7- عناصر مشروع التنمية البديلة.

_____

(1)■ عنوان الفصل الثاني – خامساً في الجزء الثاني للتقرير النظري المقدم إلى المؤتمر الوطني العام الثالث للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين – 1994.

■ عنوان التقرير النظري هو: «حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية وإتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر».

■ أما عنوان الجزء الثاني من التقرير النظري فهو: «الرأسمالية المعاصرة في مراكزها وأطرافها ومعالم التطور الرأسمالي التابع في عالمنا العربي».

مدخل

تواجه البلدان النامية بمجموعها، ومن ضمنها الأقطار العربية، خطة شاملة من أجل إحتوائها وتكييفها مع متطلبات الرأسمالية الراهنة، رأسمالية الليبرالية الجديدة. وتشكل هذه العملية المحطة الأحدث من عمليات التكييف التي مارستها الرأسمالية العالمية بمراحلها المختلفة التي إستهدفت سابقاً، وتستهدف الآن تعميق دمج إقتصاد البلدان النامية وإستتباعه عبر إخضاع هذه البلدان لشروط نمو الرأسمالية وعملية تراكم رأس المال في المراكز الصناعية. تحمل هذه العملية مسمى تقنياً حيادياً ظاهرياً «**التثبيت والتكييف الهيكلي**»، وقد بدأت مع بدايات العقد الثامن من القرن العشرين (ق. 20)، وتوجت وقائع إقتصادية محددة، كما ترافقت مع وقائع إقتصادية محددة أيضاً تتصل بالتطورات داخل قطبي الرأسمالية العالمية، أي المراكز الصناعية والأقطار النامية التابعة.

وقد تم تصور برامج التكييف والتثبيت الهيكلي في بيئة إقتصادية عالمية مأزومة، حيث المراكز الصناعية العالمية تعيش منذ بدايات العقد السابع من ق. 20، أزمة مركبة دورية وهيكلية. وعلى خلفية هذه الأزمة برزت الحاجة أكثر مما كانت عليه سابقاً لتصدير فائض رأس المال من البلدان الصناعية حيث كان معدل الإنتفاع برأس المال يميل إلى الإنخفاض. وفي هذا المناخ الإقتصادي المأزوم، أطلقت البلدان الصناعية السبعة (G7) في قمتها المنعقدة عام 1976 خطة التكييف الهيكلي لإقتصاد البلدان النامية مع السوق العالمي، وأطلقت يد المؤسسات الدولية المتخصصة مثل **البنك الدولي** و**صندوق النقد الدولي** وغيرها من أجل بلورة هذه الخطة ووضعها موضع التنفيذ.

وقد لعب دوراً كبيراً في إنضاج هذه الخطة هاجس إعادة تدوير الفوائض المالية النفطية المستفحلة عام 1980، والمشكلات النقدية وموجة إرتفاع معدلات الفائدة عام 1982 التي بدأتها إدارة الرئيس ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من أهدافها جذب هذه الفوائض وإعادة تدويرها وإحتواء مشكلة المديونية. وقد تم ذلك على خلفية إنتصار مدرسة ونهج الليبرالية الجديدة الإقتصادية في المراكز الرأسمالية ■

(1)
برامج «التثبيت والتكييف الهيكلي»

ولأن برنامج المؤسسات الدولية المذكورة الموجهة من قبل المراكز الإمبريالية باتت تشكل عنواناً لمرحلة كاملة من التطور الإقتصادي والإجتماعي في البلدان النامية، ولأنها عنوان مرحلة كذلك في الأقطار العربية على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي، فلا بد من إعادة تقديمها وكشف نتائجها الفعلية التي تفضح مغزى هذه المرحلة الجارية والتي تتلخص بكونها **محاولة جديدة من محاولات الرأسمالية العالمية، رأسمالية المراكز، لإحتواء الرأسمالية الطرفية وإستنزاف فائض بلدانها الإقتصادي**.

لقد تمكن صندوق النقد الدولي من عقد إتفاقات حول 94 برنامج مع 64 دولة مدينة وذلك فقط في الفترة الممتدة بين عامي 1980- 1984، وهناك العديد من الدول التي باشرت بتطبيق برامج تكييف وتثبيت هيكلي دون إتفاقات رسمية مع الصندوق.

فعلى ماذا تقوم هذه البرامج؟

يرى صندوق النقد الدولي أن الإختلال الخارجي في ميزان المدفوعات (وبالتالي في ميزان الحساب الجاري) وما يترتب على ذلك من مديونية خارجية إنما يعكس إفراطاً في مستوى الإستهلاك المحلي وإفراطاً في الإستثمار، وهذا ما يسميه الصندوق **الفائض في الطلب المحلي**. ويرى الصندوق أن معالجة هذه المشكلة يتم باتخاذ إجراءات «تضمن أن يكون مستوى وتوزيع **الطلب الكلي**[1] (Aggregate Demand) متوافقين مع الأهداف العامة التي حددتها السلطات في مجال معدلات الإستثمار والنمو الإقتصادي، وبحيث تؤدي هذه الإجراءات إلى مكافحة التضخم والحد من عجز ميزان المدفوعات». ومن أجل ذلك يصبح مطلوباً: **الحد من عجز الموازنة العامة للدولة**

1() الطلب الكلي أو الطلب الإجمالي هو طلب المجتمع ككل بشقيه: القطاع العام والقطاع الخاص؛ الطلب الكلي هو مجموع الطلب على السلع النهائية والخدمات في الإقتصاد في فترة زمنية محددة وبمستوى أسعار معين.

عن طريق زيادة الضرائب، وإلغاء الدعم السلعي وزيادة أسعار منتجات قطاع الدولة ورفع أسعار الطاقة إلى مستوى سعرها العالمي الخ..

هذا في جانب الطلب، أما في جانب العرض، أي الموارد وكيفية توزيعها بحيث يَنتُج عن ذلك إرتفاع في معدل النمو الإقتصادي، وفي حجم السلع المُتاحة للتصدير أو المُنتجة كبديل للواردات، فهنا يقترح الصندوق عدم التركيز على المشاريع الصناعية الكبيرة التي تتطلب إستثمارات ضخمة وفترات زمنية طويلة كي تدخل في طور الإنتاج، ويطلب **التركيز على المشروعات الصناعية سريعة العائد**.

وأما على الصعيد المالي والنقدي يركز برنامج صندوق النقد الدولي على **ضرورة تحرير الأسعار وإخضاعها لقوى العرض والطلب**. وفي هذا المجال يطالب بما يلي:

رفع أسعار المنتجات الزراعية القابلة للتصدير بما يشجع الفلاحين على الإنتاج + **رفع أسعار الطاقة** تحت دعوى ترشيد إستهلاكها + **رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة** بما يساعد على زيادة المدخرات، وفي السياق يطالب بترشيد إستخدام القروض.

كما يعطي صندوق النقد الدولي أهمية مركزية في برامج التكييف لقضية سعر صرف العملة المحلية، فيطالب بما يلي:

تخفيض **سعر العملة المحلية** بحجة أن ذلك يشجع الصادرات ويَحِدَّ من الواردات + **إلغاء القيود على المعاملات المالية والنقدية مع الخارج + الضغط باتجاه تحويل هيكل الإقتصاد الوطني نحو التصدير** كونه مصدر النقد الأجنبي الذي يسمح بسداد الديون، ولكن أيضا لأنه يشجع الإستثمار الأجنبي من حيث ضمان قدرة المستثمرين على تحويل أرباحهم أو جزء منها إلى الخارج .

وفي هذا الإطار تجدر ملاحظة ما يلي: عادة تلجأ البلدان الرأسمالية الصناعية لتخفيض قيمة عِملاتها الوطنية من أجل معالجة العجز في موازين مدفوعاتها من خلال تشجيع الصادرات وتقليص حجم الواردات عبر رفع كلفتها بالعملة الوطنية. ولكن هذه الآلية النقدية بات مشكوكاً بفعاليتها في الكثير من البلدان. وهي مشكوك بفعاليتها أكثر في البلدان النامية[1] .

1() ■ في البلدان الصناعية المتطورة يستدعي تخفيض العملة الوطنية الملاحظات التالية:

أ) خلال ثمانينيات (ق. 20) لم تبرر الوقائع الإقتصادية سياسة تخفيض سعر العملات الوطنية في تحسين موازين المدفوعات، فبلدان مثل الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا لجأت إلى خفض عملاتها لم تتمكن من تعديل موازين مدفوعاتها؛ بينما اليابان وألمانيا اللتان تمسكتا بما يعرف بالعملة «القوية»، حافظتا على فائض ميزانهما التجاري.

ب) لم تُثبت الوقائع أن إرتفاع أسعار الواردات وإنخفاض أسعار الصادرات يتم بذات نسبة تخفيض قيمة العملة. وقد حدث غالباً أن المصدرين أو بعضهم يلجأون لرفع الأسعار من أجل مزيد من الأرباح، وأن الموردين رغم إرتفاع الأسعار يصرُّون على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه زبائنهم المحليين أي على المحافظة على حصتهم في السوق تجاه عدد من السلع.

ج) يلعب تخفيض قيمة العملة الوطنية دوراً في«إستيراد التضخم» حيث أن إرتفاع أسعار الواردات وخاصة عندما يمس سلعاً رئيسة من نمط البترول أو المواد الخام أو سلع التجهيز... وينعكس بالنهاية على مجمل الواردات ويُعبِر عن نفسه بارتفاع نسبة التضخم.

د) بالتحليل الأخير يصطدم إجراء تخفيض قيمة العملة بالوضع العام لفروع الإنتاج في البلد المعني، فليس أكيداً مثلاً أن فروع الإنتاج – أو الفروع الرئيسية بأقله- سوف تكون بحالة جهوزية تصديرية للإفادة من «ميزة» إنخفاض سعر العملة.

هـ) خلاصة ذلك أن العديد من خبراء الإقتصاد البورجوازيين بات ينظر إلى مسألة تخفيض سعر العملة الوطنية كحقنة «مخدرة» تمنع من النظر على المشكلات الحقيقية في الإقتصاد وتجعل الإقتصاد المعني في المدى المتوسط والطويل ضعيف القدرة على المنافسة.

و) وبالمقابل يرى العديد من خبراء الإقتصاد البورجوازي - وخاصة في ألمانيا واليابان- أن «العملة القوية» ومن أجل الظفر في معركة المنافسة التجارية، تجبر المؤسسات على بذل جهد دائم من أجل رفع معدل الإنتاجية، كما تقود بعض المؤسسات إلى التخصص في منتجات عالية التقنية تجد أسواقاً لها بصرف النظر عن أسعارها.

ز) بالمحصلة يمكن الإستخلاص أن تقنية تخفيض سعر العملة مسألة جدالية في البلدان الرأسمالية المتطورة، ويكاد هذا الجدل يميل لصالح أسعار صرف ثابتة أو متأرجحة ضمن حدود ضيقة متفقاً عليها، كما لحظت ذلك إتفاقية ماستريخت للمجموعة الأوروبية.

■■ أما في البلدان النامية حيث دخلت آلية تخفيض العملات الوطنية ضمن وصفة صندوق النقد الدولي كدعامة لتطوير إستيراد الإقتصاد الموجه نحو التصدير والتكامل «التبعي» مع إقتصاد المراكز الرأسمالية المتطورة، فقد أثبت نتائج العقد الثامن (ق. 20) أن هذه الآلية غير مجدية في تشجيع الصادرات لأن الجهاز الإنتاجي لا يتمتع بالجهوزية أو المرونة الكافية من أجل ذلك، وغير مجدية أيضاً في تخفيض نمو الواردات لأنها ترفع كلفة إستيراد المواد الإستهلاكية من ناحية وترفع كلفة إستيراد المواد الوسيطة للزراعة والصناعة من ناحية أخرى. وبالتالي فإن لها مفاعيل إرتدادية تضخمية، وبمعنى ما فإنها واحدة من الأقنية الرئيسة لإستيراد التضخم في البلدان النامية.

وأما **البنك الدولي** الذي تتكامل سياساته مع سياسات **صندوق النقد الدولي**، فهو يذهب إلى الهدف بصورة أقل مداورة ويطالب بتحجيم قطاع الدولة من ثم تصفيته عبر تصفية مشروعاته أو بيعها للقطاع الخاص، أو بإشراك الرأسمال الأجنبي في ملكيتها، ويطالب بتشجيع الإستثمارات الأجنبية الخاصة وإعطاء ضمانات لها ضد التأميم أو المخاطر السياسية وتسهيلات من نمط تخفيض الضرائب على الأرباح، إلغاء الإجراءات التمييزية بين المستثمرين الأجانب والمحليين، إلغاء إشتراط مشاركة الرأسمال الأجنبي للرأسمال المحلي وبنسب محددة، إلغاء القيود على حركة النقد الأجنبي، إعادة النظر بالقوانين الخاصة بالعمالة من حيث الأجور والرعاية وشروط التشغيل والفصل الخ.. على هذا الصعيد، فإن مؤسسة «شقيقة» ومكملة للبنك الدولي: **وكالة التمويل الدولية**، هي التي تتولى غالباً «نصح وتوجيه ومساعدة» للبلدان النامية في موضوع التخصيص (الخصخصة)، أي تصفية القطاع العام وكيفية إستقبال الإستثمارات الأجنبية الخ..■

(2)
النمو اللامتكافيء والتبادل اللامتكافيء

هذه هي بتكثيف شديد، **وصفة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي** والتي تمت صياغتها تحت حجة معالجة مشكلة المديونية المتفجرة في البلدان النامية، ولكنها من حيث الجوهر شكلت **خطة إحتواء البلدان النامية في هذه المرحلة من مراحل تطور الرأسمالية العالمية.**

ومن الواضح تماماً أن برامج التثبيت لم تحل مشكلة المديونية بل فاقمتها، فمشكلة المديونية كانت في الأساس المصيدة التي نصبتها البلدان الرأسمالية المتطورة للبلدان النامية، وأما الوقوع في هذه المصيدة فيجد جذوره في نمط التنمية التابعة التي مارستها هذه البلدان والتي مست بشكل خاص قطاعي الإنتاج الرئيسيين (الصناعة والزراعة)، ويجد جذوره في الطبيعة الطبقية للقوى التي قادت عملية التنمية في البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية، وبشكل أكثر دقة في طبيعة البورجوازية المحلية والدور الذي إرتضته في التقسيم الدولي للعمل ونمط التنمية الذي ترتب على ذلك، هذا النمط الذي كرس التخلف بسماته الجوهرية أي: **العجز عن النمو الذاتي وعدم ترابط هياكل الإنتاج في ما بينها، وإرتهان عملية التنمية بمجملها للعوامل الخارجية.**

وإذا كان لا بد من تحديد نقطة بداية لولادة «نظام» التخلف والتبعية في البلدان النامية، فإنها بوضوح اللحظة التي جرت فيها المواجهة بين المراكز الرأسمالية الأوروبية والبلدان التي كان لا يزال يسودها نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي، المواجهة بين رأسمالية إستكملت تشكيل أسواقها الداخلية وإندمج فيها رأس المال الصناعي بالرأسمال البنكي فشكلا معاً رأس المال المالي الذي إندفع يغزو العالم الخارجي بحثاً عن علاج لإنخفاض معدل الربح في المراكز الرأسمالية، ومجتمعات لم يكن التراكم الأولي فيها والمتجمع عند التجار وأصحاب الحِرَف قد بلغ شأواً يُمكِنَه من بناء علاقات إقتصادية رأسمالية تقوم على هيمنة الإنتاج السلعي وتشكيل السوق الرأسمالية الوطنية أي المحلية.

وإنتهت المواجهة إلى النتائج المعروفة، فباتت البلدان المتخلفة أسواقاً تابعة للأسواق الرأسمالية المركزية ومكملة لها، مما دفع بظاهرة النمو غير المتكافيء إلى آخر مداها، أي تكامل من جانب واحد. وإتضح بذلك «أن التشويه والتعقيد التاريخي في عملية تكوين السوق الداخلية في البلدان المتخلفة، هي التي سمحت بملاحظة الأثر الفوضوي التلقائي لقانون القيمة فيها. وبالتالي إننا إزاء آلية لتكون سوق للمنتجات من دون أن تكون هذه الآلية سوقاً للعمل ولا سوقاً لرأس المال.. وهو ما يدفع إلى القناعة بان التأصيل النظري لموضوعة آليات السوق في البلدان المتخلفة تتطلب تدقيقاً ملموساً للحدود الفاصلة بين قانون القيمة (محلياً) ومفعول قانون القيمة العالمي وآثار الثاني في إستمرار عملية الإستقطاب والتشوه الداخلي في إقتصاديات البلدان المتخلفة».

ونستخلص من ذلك أمرين هامين: **الأول** وهو أن التبادل اللامتكافيء يجد جذوره في تأثير مفعول قانون القيمة العالمي في التطور اللامتكافيء، **والثاني** أن نفس القانون هو الذي أسس لنظام التخلف والتبعية ولإستمراره كذلك.

ولذا فإن إستراتيجيات النمو التي رسمتها البلدان النامية فيما بعد وجدت محدداتها في النمو (التطور) اللامتكافيء والتبادل اللامتكافيء وتعمق النمو المشوه للأسواق المحلية■

(3)
إستراتيجيات للتنمية، والنتيجة واحدة

■ **إستراتيجية الإحلال محل الواردات** بما كان مفترضاً أن تمثله من تجاوز لحال السوق المحلية السلبية المتلقية للسلع الأجنبية وزيادة نسب من القيمة المُضافة إلى موادها الخام التصديرية، هذه الإستراتيجية وجدت محدداتها بالإنحكام لإستيراد العديد من الخامات والسلع الوسيطة والتي تجاوزت أحياناً (70%) من قيمة المنتوج النهائي

وخاصة السلع المعمرة. ولم تساهم هذه الصناعات في معالجة الإختلال بين القطاعات الإقتصادية في البلاد المعنية ولا الإختلال بين السوق الداخلية والسوق الخارجية، وهي بالتالي لم تقم بإستكمال فعال لقسمة العمل الإجتماعي الداخلي، ولم تُفلح بتوحيد السوق الداخلية وتوفير الشروط اللازمة لتوسعها كما لم تَمُس إلا سطحياً، التقسيم الدولي للعمل، وفي الجوهر فقد عمقته.

■ أما **إستراتيجية الصناعات التصديرية** التي أوصت بها وشجعتها سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كبوابة خروج من التخلف ووسيلة ممكنة من أجل حل مشكلة الديون عبر معالجة الموازين التجارية وموازين المدفوعات وإدرار النقد الأجنبي، فلم تُعط النتائج المرجوة منها، بل عمقت التخلف والتبعية.
إن خطة تحويل هيكل الإنتاج الوطني للبلدان النامية (وخاصة المدينة) باتجاه التصدير كان يُؤمنْ تكاملا بين توصيات صندوق النقد الدولي وتوصيات البنك الدولي الذي كان يشدد على ضرورة «الترحيب بالإستثمارات الأجنبية.. في قطاع التصدير وحَفزها للمجيء من خلال المزايا الضريبية والحماية من التأميم أو المصادرة وتوفير الحرية لها في تحويل أرباحها إلى الخارج». فما يوفره التصدير من نقد أجنبي يوفر ضمانة لهذه الاستثمارات الأجنبية حول إمكانية تحويل أرباحها. وأما التعويل على إستراتيجية التصنيع التصديري من أجل «كسر حاجز نُدرة العملة الأجنبية... (وكذلك وخاصة) كسر حاجز ضيق السوق الداخلية الذي يعمل على تقييد معدل نمو الإنتاج والقيمة المُضافة في القطاع الصناعي»، فلم تبرره النتائج؛ **والمشكلة لم تكن ولا يمكن أن تكون مشكلة جدل حول ضرورة تنشيط قطاع التصدير وتعزيزه، بل أن يتم تعيين هذا القطاع محوراً لعملية التنمية برمتها، ما من شأنه أن يزيد من إختلال علاقة هياكل الإنتاج الداخلية، ويعرقل عملية إستكمال تشكيل السوق الداخلي ويقوي درجة إرتهان الإقتصاد الوطني للعوامل الخارجية.**

■ أما **الإستثمارات الأجنبية**، التي قُدمت كأحد رهانات التنمية، والتي إنتُزعت الضمانات بشأنها من البلدان النامية وصيغت إستراتيجية التصنيع التصديري (جزئيا) من قبل صندوق النقد الدولي من أجل جذبها، فقد ثبت بالوقائع الملموسة أنها مسألة أكثر تعقيداً من التبسيطات الإغرائية للمؤسسات المالية الدولية فضلا عن دورها المحدود في التنمية وتعزيز إندماج الإقتصاد المحلي للبلدان النامية بالإقتصاد الرأسمالي العالمي.
فمن حيث الوقائع والأرقام، إذا أخذنا عقد سبعينيات ق. 20 مثلا، لأنه تميز بارتفاع نسبة الإستثمارات الأجنبية، نجد أنه بين عامي 1970 و1982، إرتفع رصيد هذه الإستثمارات من42,7 مليار دولار إلى141,1 مليار وبمعدل نمو سنوي بلغ 10,5%، وإذا أخذنا ترتيب البلدان الرئيسية من حيث نسبة الإستثمارات الخارجية، نجد في الطليعة الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت حصتها 68,6 مليار دولار أي ما نسبته 49% من إجمالي رصيد الإستثمارات، ثم تليها بريطانيا بحصة بلغت 15,8 مليار(11%)، ثم ألمانيا الغربية بحصة 12,2 مليار (نسبة9%) ثم اليابان بحصة 11,4 مليار دولار (نسبة 8%)، ولكن لا قيمة لهذه المعطيات بدون توضيح مدلولين هامين:

- **الأول-** إن معظم الإستثمارات الأمريكية ذهب باتجاه أمريكا اللاتينية، الفناء الخلفي للولايات المتحدة، وخاصة تجاه البلدان الرئيسية فيها (البرازيل، المكسيك، الأرجنتين وفنزويلا). كما أن معظم الإستثمارات البريطانية ذهب باتجاه بلدان الكومنولث، يعني أيضا الفناء الخلفي البريطاني. ومعظم إستثمارات اليابان ذهب باتجاه بلدان الجوار الآسيوي، كما أن هذا الإتجاه بقي سائداً خلال ثمانينيات ق. 20. وهذا يعني أن توزيع الإستثمارات لم يكن متفقاً مع ما روجت له المؤسسات المالية الدولية في سياق تزيين خطط «التكييف الاقتصادي» للبلدان النامية، بل إن التوزيع راعى في الأساس خدمة المصلحة الخاصة لكل بلد رأسمالي مُستثمِر في ما يعتبره إطار نفوذه الخاص، وبما يخدم سياسته الخاصة ومشروع تعزيز هيمنته. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، علينا أن نلاحظ أن الإستثمارات الأمريكية واليابانية ذهبت باتجاه البلدان النامية الأقل فقراً والتي تتيح عادة **معدلات ربح أعلى من غيرها**، وهذا أيضاً لا يتفق مع الصورة الزاهية التي سوقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بخصوص الإستثمارات.

- أما **المدلول الثاني** فجوهره أن القسم الأعظم من الرصيد المتراكم للإستثمارات الأجنبية في البلدان النامية قد نشأ أساسا من **عمليات إعادة إستثمار «جانب كبير من الأرباح التي حققتها تلك الاستثمارات من نشاطها داخل هذه البلدان»** مستفيدة من المزايا الإستثنائية التي توفرت لها، أي أن إرتفاع حجم الإستثمارات لم يتم عبر تحويل موارد إضافية من البلدان الرأسمالية المتطورة باتجاه البلدان النامية بل «من خلال الفائض الإقتصادي المُتحقِق داخل **هذه البلاد**»■

(4)
مؤشرات من القارات الثلاث

ومن أجل أن تكون لوحة التطورات الإقتصادية ملموسة فسوف نستعرض بعض المؤشرات الإجمالية في البلدان النامية وهي تشمل القارات الثلاث ولكن بشكل خاص إفريقيا وأمريكا اللاتينية:

■ ففي **القارة الإفريقية** تطورت المؤشرات الإقتصادية الرئيسية بشكل إيجابي خلال العقد والنصف الممتد من عام 1965 حتى عام 1980؛ فالناتج المحلي الإجمالي تطور بنسبة 5,6% سنوياً، والزراعة بنسبة 1,6%، والصناعة9,4%، والخدمات بنسبة 7,5%، والإستهلاك الحكومي بنسبة 8,1%، والإستهلاك الخاص بنسبة 4,9%، والإستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 8,8%، والصادرات بنسبة 6,6%، والواردات بنسبة 19,5%.

أما في المرحلة الممتدة من عام 1980 إلى عام 1986 وفي ظل برامج التكييف الهيكلي فقد أصبحت مُجمل المؤشرات السالفة الذكر سلبية تقريباً، وعلى الوجه التالي:

معدل تطور الناتج المحلي الإجمالي: صفر% سنوياً- الزراعة: -1,12%، الصناعة: -1,5%، الخدمات: 0,1%، الإستهلاك الحكومي: -10%، الإستهلاك الخاص: 0,7%، الإستثمار المحلي الإجمالي: -9,3%، الصادرات: -2,1%، الواردات: -7,7%.

■ أما في **أمريكا اللاتينية** وفي الفترة الممتدة بين 1980 و 1985، فقد تطورت معدلات المؤشرات الإقتصادية الهامة بصورة سالبة وبنسب أعلى مما تطورت عليها الأوضاع في إفريقيا، وقد أتت بعض المؤشرات الإقتصادية الهامة لهذه الدول على الوجه التالي: الدخل القومي الإجمالي: - 9,4%، الناتج المحلي الإجمالي:- 14,8%، الإستهلاك المحلي الإجمالي:- 9,4%، الإستهلاك العام: - 5,5%، الإستهلاك الخاص:- 6,8%، إستهلاك العمال: - 25,7%، الإستثمار المحلي الإجمالي: - 41%. وأما المؤشر الوحيد الذي لم يكن سالباً فكان إستهلاك رجال الأعمال والذي كان بنسبة: + 15,8%.

■ أما **الدول الآسيوية**، التي إختُزِلت غالباً في دعاية المؤسسات المالية والنقدية وفي أدبيات الترويج الرأسمالية إلى شريط **كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونج، سنغافورة**، فقد كانت ولا زالت تُقدم نموذجاً للنجاح في التنمية الإقتصادية الشاملة، نموذجاً لبلدان نامية كسرت طوق التخلف بالتعاون مع المراكز الرأسمالية وليس بالتناقض معها، فهي: **1-** نجحت في إستراتيجية الإحلال محل الواردات؛ **2-** في خطة التصنيع باتجاه التصدير وانتزعت حصة لها في السوق العالمية حتى أن صناعتها تنافس الصناعة الأمريكية واليابانية في عقر دارها؛ **3-** نجحت في إستقبال الإستثمارات الأجنبية فوفرت لها الضمانات والتسهيلات، أي ما يطلبه صندوق النقد والبنك الدولي من كافة الدول النامية؛ **4-** نجحت في تشكيل قطاع خاص يقود بجدارة عملية التنمية.
في خدمة هذا الترويج تتتالى الأرقام عن نسب النمو وحصة هذه البلدان من التجارة العالمية الخ.. وفي عملية تلميع خبيثة يجيدها صائغو الايديولوجيا وصانعو النماذج «الإيجابية والسلبية» في المراكز الرأسمالية أطلقت على هذا الشريط من البلدان الأسيوية تسمية «**النمور الآسيوية**» من أجل تكريسها نموذجاً للبلدان النامية بمجموعها.

إن تجربة التنمية في الشريط الآسيوي المذكور، لا يمكن أن تكون معزولة (وخاصة بالنسبة لكوريا الجنوبية وتايوان) عن حدث إستراتيجي هام تمثل بالحرب العالمية الثانية وإنقسام العالم الذي تلاها إلى كتلتين متناقضتين ونشوء ما بات يُعرف بالحرب الباردة، ليس معزولاً عن المحور الإستراتيجي الذي شكلته الولايات المتحدة في المنطقة ضد الإتحاد السوفياتي والصين الشعبية.

إن هذه «**الضرورة الإستراتيجية**» هي التي أملت بالمقام الأول، إعطاء وضع «مميز» لهذه البلدان وإضفاء حالة دعاوية إستثنائية على تجربتها الإقتصادية ، يُضاف إلى ذلك بيئة محلية ملائمة (ساهمت العوامل الخارجية في ملاءمتها) لمعدلات ربح عالية للإحتكارات الأجنبية. كما لعب التنافس (ضمن التحالف العام) الأمريكي الياباني دوراً ملموساً في إقبال الإحتكارات الرأسمالية على التوظيف الكثيف في هذه البلدان.
باختصار ووضوح كان مطلوباً تنصيب هذه البلدان « وتحديداً بعضها» نماذج في وجه آسيا الشيوعية، وهذا ينطبق بشكل خاص على تايوان وهونغ كونغ بالنسبة للصين، وكوريا الجنوبية بالنسبة لجمهورية كوريا الديمقراطية، وعلى فيتنام الجنوبية بالنسبة لجمهورية فيتنام الشمالية. ومن أجل تأمين الجيوش الأميركية في المنطقة وخاصة الأسطول السابع تحولت سنغافورة، البلد غير المُنتج للنفط، إلى ثالث بلد في العالم من حيث الأهمية في تكرير البترول. وبوضوح مرة أخرى، **كان مطلوباً تشكيل بيئة إقليمية ملائمة لإستراتيجية الولايات**

المتحدة الأميركية في مواجهة النظام الشيوعي الحديث الولادة (الصين، كوريا الشمالية، فييتنام الشمالية، الإتحاد السوفياتي).
وفي الواقع دون إبقاء هذه «الضرورة الإستراتيجية» حاضرة في الذهن عند معاينة تجربة التنمية في الشريط الآسيوي السالف الذكر، تبقى التجربة مجال سوء فهم لا يجليه تماماً الغوص التقني -على أهمية ذلك- في خصوصية تجربة هذه البلدان الآسيوية. فعلى ضوء هذه الضرورة يصبح ممكناً فهم تدفق المساعدات الأميركية وتمييز بلدان بعينها في المجموعة، وكذلك تدفق الإستثمارات، والسماح ببعض أشكال تدخل الدولة الحمائية، والمساهمة الخارجية الأميركية تحديداً في إزالة العوامل المُعرقلة أمام التنمية أو نمط محدد من التنمية أو غض الطرف عن وتشجيع ممارسات قمعية شرسة تتناقض بصورة صارخة مع إدعاءات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

على هذه الخلفية نفهم التدفقات المالية «كمساعدات وكإستثمارات» إلى هذه البلدان، فكوريا الجنوبية وحدها مثلاً تلقت في الفترة الممتدة بين عامي 1946 و1976 من الولايات المتحدة فقط مبلغ 12,740مليار دولار، حيث تكثفت هذه المساعدات في إطار مشروع «النقطة الرابعة» الأميركي والذي شكل بعد الحرب إمتداداً في البلدان النامية لمشروع مارشال المُخصص لإعادة إعمار أوروبا. وأما عن الإستثمارات، ففي الفترة الممتدة بين عامي 1967 و1980 بلغت الإستثمارات الأمريكية في البلدان الآسيوية المعنية ثلاثة أمثال حجم توظيفاتها في العالم عموماً.
وقد تميّز حجم الإستثمارات اليابانية والأمريكية في هذه البلدان بالنسبة لعموم الإستثمارات الأجنبية، فقد بلغ حجم إستثمارات البلدين نسبة 77% من مجموع الإستثمارات الأجنبية في كوريا الجنوبية (44% لليابان و 28% للولايات المتحدة)، ونسبة 52% بالنسبة لتايوان (22% لليابان و30% للولايات المتحدة)، ونسبة 44% من عموم الإستثمارات الأجنبية في سنغافورة (24% لليابان و15% للولايات المتحدة)، وتَميزَ تمركُز التوظيف الياباني في سنغافورة في مجال تكرير البترول نظراً لأهميته الإستراتيجية بالنسبة للإقتصاد الياباني وللفارق الكبير في كلفة العمالة.
وإستفادت رؤوس الأموال الأجنبية المُستثَمرة في هذه البلدان من العمالة الرخيصة والقدرة الواسعة على تكثيف إستغلال قوة العمل، ولم يكن إطار هذه الإفادة إطاراً محض إقتصادي بسبب مفعول قانون القيمة العالمي فقط، بل أيضاً بسبب وجود إطار سياسي وقانوني عام وتواطؤ بين البورجوازية المحلية والبورجوازية العالمية.
وبصرف النظر عن الخصوصية (وهي قائمة ليس فقط بالنسبة لمجموع البلدان الآسيوية المعنية، بل أيضا بالنسبة لكل بلد من هذه البلدان)، فإن تجربة التنمية في هذه المجموعة الآسيوية لا تخرج نوعياً عن سياق تجارب البلدان النامية. **فهذه التجربة لم تخرج عن إطار تشكيل مراكز إنتاجية داخلية متطورة نسبياً** (أو بتفاوت بين بلد وآخر) **موجهة بصورة أساسية نحو التصدير باتجاه المراكز الرأسمالية التي تنتمي إليها الإحتكارات**، فقد بلغت قيمة صادرات الشريط الرباعي الآسيوي إلى الولايات المتحدة 15,714 مليار دولار عام 1978، وإرتفعت إلى 25,815 مليار دولار عام 1982، بينما إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 9,6 %عام 1978 إلى 6,18% عام 1982، ثم إنخفض مجدداً إلى 5,1% عام 1986.
وإذا كان معدل النمو رغم إنخفاضه يشكل معدلاً مرتفعاً قياساً بمعدلات معظم البلدان النامية، إلا أنه يعكس أحد مظاهر الخلل في هيكل إقتصاد هذه البلدان المُوجّه نحو التصدير.
ويرى بعض المحللين علاقة طردية بين التجارة الخارجية ونمو المديونية، فمديونية هذه البلدان الأربعة كانت تعادل نسبة 25,9% من الناتج الوطني الإجمالي، فارتفعت إلى نسبة 75,3% من هذه الناتج عام 1987، وهذا يشمل فقط الديون المتوسطة والطويلة الأمد. وأما كوريا الجنوبية البلد الذي يُعتبر عادة في طليعة نمور آسيا، فقد تطورت مديونيته بصورة ملفتة منذ منتصف سبعينيات ق. 20 وبلغت ذروتها في منتصف ثمانينياته بواقع 47,158 مليار دولار وبما يمثل 56% من الناتج الوطني الإجمالي.

■ إذا كان هذا هو الوضع الإقتصادي للبلدان النامية الذي تمت معالجته الإجمالية على ضوء برامج التكييف عموماً لأنها شكلت ولا زالت عنوان مرحلة بكاملها تستهدف إستكمال إحتواء البلدان النامية على ضوء الوضع الراهن عموماً للرأسمالية العالمية، وإذا كان قد تم إبراز **مشكلة المديونية** ككاشف للإختلالات الهيكلية الإقتصادية والمالية، ولأنها إستُعملت أيضاً من قبل المراكز الرأسمالية كمحرض لمزيد من الإختلالات وإعادة تركيب هذه الهياكل في خدمة الإقتصاد الرأسمالي العالمي، بما يُكرس تبعية البلدان النامية. **فما هي الآثار الإجتماعية؟**■

(5)

أبرز الآثار الإجتماعية الطبقية للتحولات الإقتصادية[1]

إن نمط التحولات الإقتصادية الجذرية القاسية التي شهدتها بلدان العالم الثالث تحت وطأة عملية الإحتواء الرأسمالية الجارية، وَلَّدَ تدهوراً متسارعاً في مستوى حياة شعوب هذه البلدان وأحدث إنقلاباً تُستَكمل حلقاته أمام أعيننا في نمط حياتها ونظام القِيَم في مجتمعاتها. نحن أمام عملية غزو حقيقي من طراز جديد للرأسمال العالمي، والذي في سياق سعيه من أجل تجاوز أزمته يستهدف إعادة رسم الخارطة الطبقية الإجتماعية للبلدان النامية، وإعادة تشكيل **مجتمعات إمتثالية** تستورد السلع ومنظومات القِيَم السياسية والفكرية والأخلاقية في كل مرحلة من تطور الرأسمالية وتَجَدد أو تبدل إحتياجاتها.

إن عملية الإحتواء الجارية، وعبر تكريس وتعميق تخلف إقتصاد البلدان النامية وحجز قدرته على النمو والتجدد الذاتيين وتحويله برمته إلى إقتصاد تابع وظيفته الطاغية كومبرادورية، إقتضت خلال ثمانينيات ق. 20، ولا زالت تقتضي تدخل الرأسمال العالمي، الإجمالي والتفصيلي، عبر المؤسسات الدولية وبالضغوط المباشرة للدول الرأسمالية الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة، التدخل في إعادة صياغة التشكيل الطبقي وموازين القوى الداخلية فيه لصالح توازن جديد يُؤمِن لعملية الاحتواء الرأسمالية ركيزتها الداخلية التي تُشكل أداة تنفيذ سياساتها الجديدة ولا تضطرها للإنكشاف على حقيقتها أمام شعوب البلدان النامية كسارقة خبزها اليومي أو مسؤولة عن تدهور وضع أبنائها الصحي والتعليمي أو كمُشرعة لأبواب البطالة والتهميش الإجتماعي.

كما أن هذه العملية الكبرى إقتضت ولا زالت تقتضي إعادة تحديد طبيعة ووظيفة **«الدولة العالم ثالثية»** في خدمة هذه العملية كدولة رديفة يتم إنتزاع ما تَكَونْ أو ما تبقى لها من مقومات سيادية إقتصادية وسياسية وطنية وتضخيم وظيفتها القمعية:

■ **فعلى صعيد التشكيلة الطبقية الإجتماعية في البلدان النامية أدت إستراتيجية الإحتواء، عبر برامج التكييف الهيكلي إلى تعزيز السمة الكومبرادورية للبورجوازية المحلية وجعلت منها الاتجاه المُقرِر في الحياة الإقتصادية؛**

لقد عانت **البورجوازية الصناعية** من ثقل عاملين: إنخفاض معدل الإستثمار الصناعي بسبب الإجراءات التي إقتضتها برامج التكييف، ومن تعميق التشوه والإنحراف في طبيعة الإستثمار ذاته حيث طغى التوظيف الرأسمالي في الصناعات التحويلية الخفيفة أو التجميعية التي تتضمن قدراً ضئيلاً من القيمة المضافة المُنتجة محلياً.

وفي إطار إملاءات المؤسسات الدولية الداعية إلى فرض إستراتيجية الصناعة التصديرية إزداد وزن النشاط ذي الطبيعة الكومبرادورية في الصناعات وأفادت الشرائح الأخرى من البورجوازية المحلية بشكل عام من برامج التكييف، وإن كانت هذه الإفادة قد حصلت بشكل متفاوت وقد مست بشكل خاص جناح **البورجوازية الناشطة في مجال الإستيراد**، وكذلك **البورجوازية العقارية.**

■ أما الفئات المُنتمية إلى **البورجوازية الوسطى** فقد تلقت ثِقَل الأزمة الإقتصادية المواكبة لبرامج التكييف أو المُتولدِة عنها، فتفاقم وضعها بشكل عام وبرز التمايز الواضح في صفوفها. فحين تمكنت فئة قليلة من الشريحة العليا من الالتحاق بصفوف البورجوازية الكومبرادورية والاندماج فيها، عانت الشرائح الوسطى والدنيا من الأزمة بصورة أكثر إيلاماً ودفعت الثمن الفادح **للإجراءات الإنكماشية** (تحت شعار معالجة فائض الطلب)، التي أملاها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، فضعُفَ تماسكها وإزدادت حركة الإستقطاب الداخلي فيها وضَعُف على العموم ولاؤها للأنظمة الحاكمة في البلدان النامية.

■ وعانت **الطبقة العاملة** من إنخفاض النشاط الصناعي، والتسريح من العمل في إطار سياسة التخصيص (الخصخصة) ومن إقفال أبواب التشغيل العام من جراء خفض الإنفاق الحكومي وتعديل قوانين العمل. كما عانت من التضخم المحلي والمستورد الذي زاد من أكلاف المعيشة بما لا يتلاءم إطلاقاً مع مستوى دخلها، وعانت من إلغاء الدعم للموارد الأساسية في معظم البلدان النامية ومن خفض الإنفاق على التعليم والخدمات الإجتماعية[2].وإذا كان صحيحاً أن فئات واسعة من شرائح البورجوازية الوسطى والصغيرة قد عانت من هذا التخفيض، فإن الطبقة العاملة كانت الأكثر تأثراً بسبب إعتمادها على دخل إسمي ثابت يتآكل بفعل التضخم وبفعل خفض مستوى الخدمات الإجتماعية.

1() يتناول الباحث الإقتصادي المصري التقدمي د. رمزي زكي في كتابه «الليبرالية المستبدة» بشكل متميّز الآثار الإجتماعية لعملية «التكييف الهيكلي» الجارية في البلدان النامية. وقد إستندنا إلى هذا الكتاب (ومصادر أخرى متفرقة) في هذا المبحث.

2() في عدد من بلدان أميركا اللاتينية الكبرى إنخفض الإنفاق على التعليم بين عام 1972 وعام 1989 من 10% إلى 9,3% في الأرجنتين، ومن 16,4% إلى 12,3% في المكسيك، ومن 14,5% إلى 10,1% في التشيلي، ومن 8,3% إلى 4,2% في البرازيل، ومن 4,5% إلى 1,7% في فنزويلا.

■ لقد تضرر في **الريف** بشكل خاص **الفلاحون الفقراء** من جراء إرتفاع الأسعار وإنخفاض الإنفاق العام على الخدمات الإجتماعية وإلغاء الدعم للسلع الضرورية، فازدادت حركة النزوح باتجاه العواصم والمدن وأحياناً الهجرة إلى الخارج. كما تضرر **الملاك الصغار والمتوسطون** من التضييق على التسليف ومن زيادة أسعار النقل والطاقة وزيادة إيجارات الأرض. وأما **كبار المَلاكين** فقد إستفادوا من زيادة إيجارات الأرض ومن إلغاء الأسعار المفروضة من قبل الدولة وإلغاء إلزامية تسليم المحاصيل الرئيسية أو جزء منها إلى الدولة، كما إستفادوا من تحرير الأسعار فارتفعت أسعار منتجاتهم.

■ بالمقابل برز إلى المقدمة وتعزز دور **البورجوازية الكومبرادورية** التي تشكل فعلاً السند الداخلي ونقطة الإرتكاز لبرامج التكييف التي صاغتها البورجوازية العالمية، مما يضفي على هذه البرامج ستاراً من «الشرعية» المحلية.

■ إن برامج التكييف التي تشكل عنوان المرحلة الراهنة الإقتصادية في البلدان النامية، لم تتوقف آثارها عند المساس بالوضع الطبقي الإجتماعي وبلورة رديف داخلي يشكل قاعدة إجتماعية ضيقة ولكن نشطة ومبادرة لدعم هذه البرامج، بل مست دور الدولة وأعادت ترتيب وظائفها. فبرامج التكييف أضعفت فعلياً قدرة الدولة على التدخل في الشأن الإقتصادي عبر التخصيص (الخصخصة) وتصفية قطاع الدولة وعبر تحرير التجارة الخارجية، وتحرير سعر صرف العملات الأجنبية والعملة الوطنية وإلغاء القيود على حركة النقد الوطني والأجنبي وعبر إخضاع حركة الأسعار الداخلية نمطاً ووتيرة للتنمية عبر إلزامها بخفض الإنفاق الإستثماري والعام الجاري الخ.. وبشكل مكثف يمكن القول أنها تُفقد الدولة إستقلاليتها النسبية داخليا وتُماهي بينها وبين البورجوازية الكومبرادورية من حيث الوظيفة إلى حد تحويلها إلى **دولة كومبرادورية** ■

(6)
إنعكاس «برامج التكييف» على وظيفة الدولة

ضخمت برامج التكييف الهيكلي من وظيفة الدولة الداخلية القمعية موضوعياً وواقعياً. ورغم الكلام الذي لا ينقطع للبورجوازية العالمية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاولة تسويق فكرة التوازي والتكامل بين الليبرالية الإقتصادية في البلدان النامية (أي برامج التكييف) والليبرالية السياسية أي الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وحقوق الإنسان الخ.. فإن هذا الكلام يتحول إلى لغو أيديولوجي تضليلي أمام الوقائع الموضوعية التي تقدمها الحياة الإقتصادية.

فأول ما يُلفت النظر هو أن برامج التكييف الهيكلي والتي، كما رأينا، تمس جوهر البنية الإقتصادية للبلدان النامية، نوقشت وتناقش في الغرف المغلقة بين مندوبي الدول المعنية والمؤسسات الدولية المالية والنقدية. ويتم تنفيذها بفجاجة أو بصورة مواربة وفق وضع كل بلد بمعزل عن الشعب، كما لو كانت قضايا محض تقنية وليست كما هي فعلا **خيارات إقتصادية مصيرية يجب أن تبُت بشأنها الجماهير المعنية أساساً بها**. وعندما يحصل أن تُناقش بعض جوانب هذه القضايا في برلمانات البلدان النامية، فإن ذلك يجري بصورة مجتزأة ومُجردة وعالية «التقنية» وليس كخيارات مصيرية للتنمية، هذا فضلاً عن طبيعة برلمانات العديد من البلدان النامية من زاوية جدية صفتها التمثيلية.

من ناحية أخرى فإن **برامج التكييف تحول الدولة موضوعياً إلى حارس للتفاوت الإجتماعي والطبقي المتعاظم داخلياً وضمان أرباح إستثمارات الإحتكارات الأجنبية، وشرطي في خدمة ضمان سريان التبادل اللامتكافيء أي «مفعول قانون القيمة العالمي على قانون القيمة المحلي».**

في تقريره عن التنمية في العالم لعام 1990، يُورد البنك الدولي إحصاءات بَيِنة الدلالة عن نسبة الفقر في أرياف 13 دولة إفريقية وآسيوية وأميركية لاتينية يتبين فيها أن نسبة الفقراء الريفيين في ساحل العاج 86%، وفي غانا 80%، وفي كينيا 96%، وفي الهند 79%، وفي اندونيسيا 91%، وفي ماليزيا 80%، وفي الفيليبين67%، وفي تايلاند 80%، وفي غواتيمالا 66%، وفي المكسيك 37%، وفي بنما 59%، وفي البيرو52%، وفي فنزويلا20%؛ وأما عن نسبة وفيات الأطفال في إحدى عشر بلدا من القارات الثلاث فهي في الأرياف 76 بالألف وفي الحواضر 49 بالألف؛ وأما إمكانية الوصول إلى مياه غير ملوثة فإن النسبة في أرياف ثلاثة عشر بلدان إختارها التقرير تبلغ 45% وفي الحواضر 71%.

وإذا كانت القارة الإفريقية قد شهدت خلال الفترة الماضية إنتفاضات جوع عديدة ومن ضمنها حركات تمرد لجنود يطالبون بإستلام مرتباتهم، ففي النصف الجنوبي من القارة الأميركية تقول الوقائع أن إثنين من كل خمسة أفراد

يعيشان في حالة فقر، وأن الخُمس الأغنى من شعوب أميركا اللاتينية يجني عشرين ضعف ما يجنيه الخُمس الأفقر.
إن برامج التكييف في أميركا اللاتينية «غالبا ما يُنفذها بعض المسؤولين الحكوميين الكبار وتعارضها جماعات ذات نفوذ كالعسكريين والبيروقراطيين وإتحادات العمال والأحزاب اليسارية والصناعيون المحليون الذين إستفادوا من الإحتماء بالتعرفة الجمركية السابقة». وقد شهدت أمريكا اللاتينية خلال الفترة الماضية جملة من محاولات الإنقلابات العسكرية (محاولتان في فنزويلا وإنقلاب في هايتي) وجرى تعليق الدستور في البيرو، ودينَ رئيس البرازيل بالفساد وأُعلنت حالة الطوارئ في كولومبيا.

■ **إن المطلوب من الدولة في البلدان النامية أن تكون حارساً لكل هذا الخراب، وأن تتخلى بالمقابل عن دورها في قيادة وتوجيه عملية التنمية الوطنية**. وتُدرك البورجوازية العالمية ذلك تماماً، وهي مستعدة لأن توظف وسائلها الإعلامية وأحيانا الضغوط الملموسة عندما تحصل إنتهاكات للديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان النامية؛ ولكنها تتصرف بصورة إنتقائية وبمعايير باتت إزدواجيتها معروفة جيداً، وهي موظفة أساساً لترويع من لا زال لا يستجيب تماما لإملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أو من يُبدي ميلاً للتمرد عليها، ومُوَظفْة في خدمة أهداف سياسية براغماتية بالغة الفجاجة خاصة وأن الإختلال الذي حصل في موازين القوى على الصعيد الدولي شجع الإمبريالية على كافة أشكال الإستباحة، كما أن من أشكال الإستباحة الرائجة الآن، أن تتبنى الإمبريالية وتدافع بكافة الوسائل المتاحة عن «التحالف الإجتماعي الجديد» الذي تتطلبه برامج التكييف، هذا هو المهم لها في البلدان النامية وليس النفاق حول الديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

إن حالة التخلف والتبعية التي تعيشها البلدان النامية والتي تتعمق وتَتخذ أبعاداً أكثر خطورة على ضوء التدويل المتسارع للرأسمالية، ليست مجرد مرحلة من مراحل محاولات الرأسمال العالمي لتكييف أوضاع البلدان الرأسمالية الطرفية، بل مرحلة نوعية تستمد خصوصيتها ليس وحسب من التطورات التي شهدتها الرأسمالية في بُنيتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة ومن الأزمة المركبة الدورية الهيكلية منذ النصف الأول من سبعينيات ق. 20، وما تمليه هذه التطورات وهذه الأزمة من تطوير على آليات التبعية والإحتواء، مرحلة تستمد خصوصيتها أيضاً من خارج الوقائع الإقتصادية المباشرة أي من التطورات السياسية العالمية التي إكتسبت مغزى إستراتيجياً بانهيار الإتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتراكية بما يُعطي للتدخلات الإمبريالية في البلدان النامية هذه السمة من الإستباحة غير المتحفظة بأشكالها الإقتصادية والسياسية والفكرية والعسكرية؛ كما تكتَسِب هذه المرحلة خصوصيتها من كونها إتخذت أبعادها في سياق وختام مرحلة تميّزت بفشل تجارب تنموية متنوعة في بلدان العالم الثالث■

(7)
عناصر مشروع التنمية البديلة

إن العناصر سالفة الذكر والتي تشكل جوهر خصوصية المرحلة تتطلب رداً يتلاءم مع خطورتها النوعية وتعقيداتها، رداً يصوغ **مشروع تنمية بديلة** تكون ثمرة خُلاصات نظرة عامة حول التطورات الإقتصادية والسياسية الكبرى التي شهدها عالمنا المعاصر وتجارب التنمية الملموسة التي مورست على مدى القارات الثلاث،

1() كمثال من بين عديد الأمثة نسوق ما يلي حول التدخل الأمريكي الإنساني المزعوم (أي العسكري) في الصومال تحت علم الأمم المتحدة حيث نشرت جريدة «لوس أنجلوس تايم» في 1993/1/19 مقالاً بقلم مارك فاينمان يقول فيه مايلي:

■ وفق وثائق حصلت عليها الجريدة المذكورة ومنسوبة إلى شركات البترول الأمريكية (كونوكو، أموكو، شيفرون، الخ..) أن هذه الشركات كانت قد حصلت في عهد الرئيس الصومالي سياد بري وقبل أن تدخل الصومال مرحلة الفوضى على إمتيازات للتنقيب عن النفط تشمل ثلثي الأراض الصومالية، وإن مصادر أوساط صناعية أشارت إلى أن الشركات التي حصلت على هذه الإمتيازات كانت تأمل أن يساعد قرار الإدارة الأمريكية بإرسال قوات إلى الصومال بإنقاذ إستثماراتها.

ويضيف: أن الإدارة والعسكريين الأمريكيين يعترفون بأن الشركات البترولية عملت أكثر من مجرد إنتظار عودة السلام إلى الصومال. ويشير الكاتب إلى أن شركة كونوكو المتعددة الجنسية تورطت مباشرة في النشاط الأمريكي الذي مورس من أجل التدخل «الإنساني» في الصومال؛ وأنه في عام 1991 تم التوصل إلى خلاصة من قبل توماس أوكونور الخبير الرئيسي في التنقيب البترولي لدى البنك الدولي أن الصومال والسودان منتجان كبيران للنفط، وإن البنك الدولي نصح منذ عام 1991 بتشجيع الإستثمار في التنقيب عن النفط في هذين البلدين.

■ وأما جريدة «اللوموند الديبلوماسي» الفرنسية فتنقل بأن بيل كلينتون وبناء على نصيحة مستشاريه أثناء الحملة الإنتخابية طرح موضوع التدخل «الإنساني» في الصومال من أجل إعادة كسب أصوات البورجوازية الأفرو – أمريكية في الولايات المتحدة والتي كانت قد إنحازت إلى صف الحزب الجمهوري، وأن الرئيس بوش الأب رد عليه بإرسال 145 الف طن من الأغذية في إطار عملية أسميت «توفير الدعم».

■ هكذا تستظل الرايات الإنسانية لخدمة لعبة أمريكية داخلية، ولمصالح إقتصادية وكذلك إستراتيجية تستهدف إستكمال مكونات «المثلث الإستراتيجي» الذي رأسه في تركيا وقاعدتاه في الخليج والقرن الإفريقي، ويسيطر على منابع النفط وممراته.

وتَجَمع بين التعميمات النظرية والقدرة على صياغة خطط وبرامج ملموسة تنطلق من البنية الخاصة بكل مجتمع، واقعاً وموازين قوى طبقية وثروات وطنية، وتاريخ وثقافة الخ..
إن خطة تنمية جديدة ترتقي إلى خطورة المرحلة التي تشهدها البلدان النامية يجب أن تأخذ بنظر الإعتبار العناصر الجوهرية التالية:

1- صياغة مفهوم للتنمية ينطلق من المشكلات الملموسة التي تواجهها مجتمعات البلدان النامية وحاجاتها الفعلية المادية والروحية، تنمية نوعية تخرج عن سياق المعايير والتحديدات التي راجت في خمسينيات وستينيات ق. 20 ولا زالت، هذه المعايير التي كانت تنطلق ولا زالت بصورة معلنة أو مضمرة من مؤشرات التنمية والنمو في البلدان الرأسمالية المتطورة، أو محاولة إستلهام تجارب من البلدان النامية تبرزها الرأسمالية كـ «نماذج» وتسبغ عليها ألقاباً من نمط «النمور الآسيوية» أو سواها. إن الإحجام عن صياغة مفهوم مختلف عما تم تصوره وممارسته حتى الآن، سوف يبقي قضية التنمية بمجملها رهينة النموذج الرأسمالي القائم وأسيرة تصور للنمو تمت صياغته من أجل أن يتكامل إقتصاد البلدان النامية مع إقتصاد المراكز الرأسمالية في عملية إستتباع يتضح كل يوم أنها تكرس التخلف وتفاقمه.

2- إن تصورناً للتنمية لا يمكن أن يكون إلا على أساس من كونها **تنمية ذاتية** أي تقوم أساساً على تعبئة الموارد المتاحة المادية والبشرية ضمن خطة حازمة جوهرها الاعتماد على القوى الذاتية، **وتنمية مستقلة** تستهدف **فك الارتباط** مع المراكز الرأسمالية بصورة تدريجية مخططة. وهذا لا يعني تصوراً طوباوياً لإمكانية إحداث قطيعة كاملة مع الرأسمالية العالمية، بل يعني **إستعادة القرار الوطني بشأن التنمية،** عبر إستعادة القدرة على صياغة أولويات مرتبطة بفهم وتأثر للتنمية الشاملة لا تنحكم لإملاءات الرأسمالية العالمية ومؤسساتها المالية والنقدية، بما هي أولويات مُحَدِدة لمجمل عملية النهوض الإقتصادي والإجتماعي.

إن التنمية المستقلة تتناقض مع تحويل «الدولة العالم ثالثية» إلى دولة وظيفية ذات طبيعة كومبرادورية في خدمة الإحتكارات العالمية والتحالف الطبقي المحلي الجديد المُلتحِمة مصالحه مع مصالح هذه الإحتكارات، كما تتناقض مع تمكين المؤسسات الدولية من العبث في الخارطة الطبقية الإجتماعية وتحويل مجتمعات البلدان النامية إلى رقعة شطرنج يتم تحريك القوى الفاعلة عليها وصياغة العلاقات فيما بينها وفقاً لِمُوجِبات تطور الرأسمالية العالمية في مرحلتها الراهنة[1].

3- إن صياغة وممارسة مشروع تنمية ذاتية ومستقلة ليس بطبيعة الحال، مسألة تقنية، ولا يمكن أن يتم بمعزل عن المعاينة الموضوعية العلمية للنتائج الإقتصادية وخاصة الطبقية الإجتماعية التي قادت إليها تجارب التنمية الخاضعة و«بصرف النظر عن التمايز والتفاوت» لمنظور المراكز الرأسمالية. فخطط التنمية التابعة بَلوَرت في البلدان النامية تحالفاً طبقياً إجتماعياً أقلياً ولكن فاعلاً ومبادراً تقوده البورجوازية الكومبرادورية وهي تحاول، بدعم مباشر من المراكز الرأسمالية، إضفاء الصفة الكومبرادورية على مجتمعات البلدان النامية بأسرها.
ولذا فإن **من أبرز متطلبات التنمية المستقلة أن تبادر القوى الثورية والوطنية إلى تشكيل تحالف المتضررين من سياسة الحِلف الطبقي الإجتماعي الكومبرادورية** وفق الصِيَغ التي تراها مناسبة في إطارها الوطني والقومي. وعلى هذا الصعيد فإن القوى اليسارية والتقدمية تتحمل مسؤولية خاصة في بلورة الصيغ الواسعة والمرنة التي تُمَكِن من تنظيم جهد الطبقة العاملة والشرائح المنتجة من البورجوازية، وشرائح البورجوازية الوسطى «التي تستعيد جزءاً من تماسكها الإجتماعي والسياسي في إطار هذا التحالف»، وجذب الفئات الواسعة التي هُمِشَت إقتصادياً وإجتماعياً على ضوء تطورات الرأسمالية في المرحلة المنقضية.

4- إن البورجوازية العالمية تعمل على تغذية التناقضات الموضوعية الناشئة عن الإختلاف الشديد في أوضاع البلدان النامية. إن إرتفاع أسعار النفط مثلا، شكل موضوعياً في أحد جوانبه، تصحيحاً جزئياً وظرفياً لعملية

---

(1) إن كلامنا عن الإنتقاص من سيادة الدولة «العالم ثالثية» الإقتصادية، لا يُقصد منه نقاش «نظرية الدولة» من وجهة نظر الماركسية أو وجهات نظر البورجوازية، بل يُقصد منه الوظيفة المتجددة للدولة في «العالم الثالث» على ضوء المصلحة المتجددة لرأسمالية المراكز المتطورة. وفي جملة ما نقصده على هذا الصعيد ما يقوله الكاتب المصري التقدمي جلال أمين في كتابه «الدولة الرخوة في مصر»: «الربط بين التخاذل في الاقتصاد والتخاذل في السياسة، وبين التراضي في السياسة الخارجية والتراضي في السياسة الداخلية».
كما نربط ما يقوله جلال أمين حول الدولة المصرية وما كان قد قاله الإقتصادي السويدي –ج- ميردال عام 1970 عن «الدولة الرخوة» في البلدان المتخلفة في كتابه: «تحدي الفقر»، حيث يجعل من هذه الدولة سبباً أساسياً من أسباب إستمرار الفقر والتخلف، وحيث تضيع القوانين والتشريعات في دهاليز الفساد الذي يتحول إلى«نمط حياة» ترعاه وتحميه الطبقة المُسَيطِرة في قمة السلطة السياسية والتشريعية والتنفيذية. ولكن ما يهمنا مباشرة التأكيد عليه هو: أن الدولة التي كانت ولا زالت حامية للفساد والتفاوت الإقتصادي والإجتماعي الذي يتولد عنه، باتت الآن معنية كذلك بحراسة التفاوت الطبقي والإجتماعي المتفاقم من جراء إملاءات الرأسمال العالمي ممثلاً بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الخ.. وتضخمت من جراء ذلك وظيفتها القمعية بالتناسب مع تراجع دورها الإقتصادي والإجتماعي وتراجع قدرتها على صياغة سياسة خارجية مستقلة إقتصادياً وسياسياً.

التبادل اللامتكافيء، ولكنه بالمقابل أثر سلباً على موازين مدفوعات معظم البلدان النامية غير النفطية وفاقم مشكلة المديونية. وهذه مسألة موضوعية بصرف النظر عن اللغو الإمبريالي حول مسؤولية إرتفاع كلفة الطاقة عن الركود الإقتصادي، وبالتالي تدهور أسعار المواد الخام المُستَورَدة من البلدان النامية، أو التضخم وبالتالي إرتفاع أسعار واردات البلدان النامية. كما أن إعادة التدجين الكامل لمنظمة البلدان المصدرة للنفط « أوبك»، ساهم في إحباط مساعي البلدان النامية المنتجة للخامات الصناعية أو الزراعية للتكتل في ما بينها من أجل تعديل نسبي لشروط التجارة الدولية.

لقد إنهارت عملياً صيغة بلدان «عدم الانحياز» كما إنهارت أيضاً أوهام البعض في التعويل على قوى وتيارات من داخل المراكز الرأسمالية ذاتها، كـ «الإشتراكية الدولية» مثلاً، من أجل معالجة مشكلة التبادل اللامتكافيء وإنصاف البلدان النامية عبر صياغة «علاقة تكافلية بين الشمال والجنوب»[1].

وبينما يتطلب الوضع الدولي الجديد تعاوناً أوثق بين البلدان النامية لمواجهة النهب وتصحيح شروط التبادل الدولي، فإن هيمنة البورجوازية الكومبرادورية على الدولة من جهة، وإختلال التوازن الدولي من جهة أخرى تجعل من إمكانية هذا التعاون مُتعَذِّرَة. ولذا فإن القوى الطبقية المتضررة من سياسة النهب الإمبريالي مدعوة للتضامن في ما بينها، وتشكيل جبهة متحدة في البلدان النامية ضد الإمبريالية، والتعامل مع التناقضات بين البلدان النامية كما هي فعلا، أي مُحَصِلة لعلاقات التبعية البورجوازية العالمية.

5- إن بلورة مفهوم للتنمية والسعي الفعلي لممارسة تنمية مستقلة، وكذلك العمل على بلورة التحالف القادر على النهوض بأعباء التنمية ومواجهة التحالف الكومبرادوري التبعي، **لا يمكن أن تتم إلا بأوسع عملية ديمقراطية جماهيرية،** نقيضا لسلوك البورجوازيات الحاكمة التي تمرر أخطر القضايا الإقتصادية والإجتماعية من وراء ظهر الجماهير بالتواطؤ مع البورجوازية العالمية.

ونقيضا كذلك لما تعتقده وتمارسه بعض الأنظمة الإستبدادية التي ترى أن التنمية في ظل «المواجهة» مع الإمبريالية تتطلب إجراءات قاسية وقرارات ليست بالضرورة شعبية، وبالتالي فإن الديمقراطية بمعنى التعددية السياسية والحزبية مطلب يتناقض مع ضرورة توحيد إرادة المجتمع حول هدف مركزي حيوي مثل التنمية. إن هذه الرؤية الشائعة والمُمارَسَة على نطاق واسع في البلدان النامية بررت في السابق ولا زالت تُبَرِر عملية عزل الشعب عن المشاركة في قضاياه المصيرية، وتحولت عملية العزل هذه إلى سياسة تشجعها عملياً البورجوازية العالمية ومؤسساتها الدولية رغم النفاق عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن المشكلة مع وجهة النظر هذه ليست وحسب في كونها مظلة لحماية الإمتيازات الطبقية لأقلية محلية مندمجة مصلحتها مع مصلحة الرأسمال العالمي، بل أيضا وخاصة لأنها ترى الديمقراطية شيئا منفصلاً عن عملية التنمية، مكوناً إضافياً من مكونات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، مهمة تتراتب مع مهمة التنمية بصورة إختيارية فيمكن أن تأتي بعدها لأنها الأقل إلحاحاً. وبمعنى آخر فإن الديمقراطية مُعطى خارجي بالنسبة للتنمية وليس من مكوناتها الجوهرية ومن العوامل المُحَدِدة لها (!!).

إن هذه الفكرة الخاطئة جوهريا، والشائعة في الممارسة على إمتداد القارات الثلاث، تتطلب الدحض الحازم لها نظرياً وبالممارسة. **فالديمقراطية تشكل هدفاً مركزياً من أهداف التنمية، وفي ذات الوقت رافعتها التي لا بديل لها في البلدان النامية.**

إن صياغة فهم جديد ومتميز للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لا يمكن أن يتم خارج الحوار الواسع والمفتوح والديمقراطي. وإن ممارسة التنمية المستقلة، التي تعني صراعاً محتدماً مع الإمبريالية وركائزها المحلية، لا يمكن أن تتم إلا بواسطة الجماهير التي لن تتقدم الصفوف في هذا الصراع المُكلِف بناءً على ما ترتأيه نخب معزولة لا تُقدم ضمانة على الإستمرارية، ونُخب أثبتت التجربة أنها مارست تجاه الإمبريالية سياسة إنتقائية من الممانعة والمعاندة الظرفية فواجهت الهزيمة.

---

(1) القمة العاشرة والأخيرة لمجموعة بلدان عدم الإنحياز التي عُقِدت في جاكارتا في 92/9/1 عبّرت بشكل صارخ عن فراغ هذه الصيغة من أي مضمون كفاحي ضد الإمبريالية كان لها في السابق، لقد حددت القمة هدفين لإنجازهما:

- **إعادة تحديد هويتها بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وبلدان «المنظومة الاشتراكية».**
- **تحديد موقف تجاه مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتطور.**

وقد فشلت القمة في تحديد موقف موحد حول أي من القضيتين.

وأما المؤتمر التاسع عشر للإشتراكية الدولية الذي أنعقد في برلين 92/9/15، فقد جرى فيه تجاهل البلدان النامية ومشكلاتها، كما أن العلاقات بين الشمال والجنوب التي شَكلت خلال ما يقرب العقدين موضوعاً لأحزاب الإشتراكية الدولية، إختفت من جدول الأعمال. وتم التعامل مع مندوبي بلدان «العالم الثالث» باستخفاف وأحياناً بفظاظة، فمثلاً قبل أن يصعد إسحاق رابين إلى المنصة ليلقي كلمته طالب بإخراج مندوب فلسطين فايز أبو رحمة؛ وهكذا كان...

لقد راكمت الجماهير تجربتها الخاصة ولن تكون طليعة النضال في مشروع تنموي نهضوي عام إلا إذا شاركت في صياغته وعياً، وخياراً مصيرياً وممارسة. **لذا فإن الديمقراطية تشكل عصب النضال من أجل التنمية ومن أجل بناء التحالف الطبقي الإجتماعي القادر على حمل أعبائها■**

أيلول (سبتمبر) 1993

ملحق

لماذا احتفظ الدولار بالصدارة العالمية؟[1]

[ما انفك الجدل مستمراً حول مستقبل النظام المالي العالمي الذي صاحب الأزمة المالية العالمية منذ عام 2008، إثر إنهيار المؤسسات المالية الأمريكية خلال أزمة الرهن العقاري. وتتردّد، في هذا السياق، رؤى متباينة حول إستمرار الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، وفي القلب منها مركزية دور الدولار في الاقتصاد العالمي، باعتباره العملة الأكثر إعتماداً في الاحتياطيات النقدية لمختلف دول العالم. وفيما يلي رؤية حول أسباب إستدامة وقوة مركز الدولار عالميًّا] ■

أسس النظام المالي العالمي

إستطاع الدولار الحفاظ على صدارته في جميع الأسواق المالية العالمية، وهو ما يرجعه البعض إلى طبيعة النظام المالي العالمي الذي أدى إلى الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية؛ وخصوصاً عقب الحرب العالمية الثانية، عندما عُقد مؤتمر «**بريتون وودز**» عام 1944، الذي أسس لقواعد جديدة للنظام الاقتصادي والمالي العالمي. وقد عكس هذا المؤتمر التنافس الاقتصادي الذي كان يجري وقتها بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد البريطاني؛ والذي بدأ يميل لمصلحة الأول، فاستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على التأييد اللازم لمشروعها، في مواجهة المشروع البريطاني.

وقد أسس المشروع الأمريكي لعدد من القواعد للنظام المالي العالمي، كان من أهمها إنشاء مؤسسة مركزية نقدية تحت مسمى «**صندوق النقد الدولي**»، مشترطاً على الدول الأعضاء ربط عملاتها بالذهب أو بالدولار الأمريكي؛ وذلك من أجل تحديد وتثبيت سعر الصرف. وقد تعهدت الولايات المتحدة بأن تبدّل حيازتها من الدولار بالذهب على أساس سعر محدّد هو 35 دولاراً للأونصة.

وقد قُدّرت الأرصدة المالية العالمية في ذلك الوقت بما يعادل 38 مليار دولار، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك منها 25 مليار دولار، أي ما يقدر بثلثي ذهب العالم. ويمكن القول **أن نظام «بريتون وودز» أسس لبدايات النظام الاقتصادي الحالي؛ إذ سمح للدولار الأمريكي بالتحول من عملة محلية إلى عملة الاحتياطيات المالية الدولية الرئيسية■**

مقوّمات مركزية الدولار

1() عن ملحق مجلة «الحرية»، العدد السابع/ 1529 (2603)، تاريخ 3-2015/5/9. من إعداد الخبير الإقتصادي ميلتون عزراتي. مقالة منشورة في مجلة (The National Interest) في شباط (فبراير) 2015 بعنوان «لماذا ظل الدولار مركزياً؟».

ألغى الرئيس نيكسون عام 1971 الارتباط بين الدولار الأمريكي والذهب، إثر ما تعرض له من ضغط سياسي من كل من ألمانيا واليابان؛ اللتين إعتبرتا أن ذلك النظام أتاح للتجارة الأمريكية السيطرة على الأسواق المحلية والأجنبية، بما لا يفسح مجالاً حتى للمنافسة. لكن وعلى رغم إلغاء هذا الارتباط ، وصعود عملات دول أخرى، إلا أنّ الدولار بقي مهيمناً على المعاملات التجارية وحركة التداول المالي في المؤسسات المصرفية. وتمثلت أهم مقومات إحتفاظ الدولار بمركزيته في الأسواق العالمية فيما يلي:

1- الثقة العالمية: يعدّ الدولار العملة الأكثر قبولاً في التعاملات التجارية والمالية العالمية، مقارنةً بأي عملة أخرى أو حتى الذهب والمعادن الثمينة. ويرجع ذلك إلى ديناميات إستقرار التعاملات بالدولار على مدار فترة زمنية طويلة، ومحدودية الأزمات النقدية العالمية التي ترتبت على التعامل بالدولار مقارنةً بالذهب أو غيره، فضلاً عن ثبات قيمته، وعدم تعرّضها للتذبذب الناتج عن التغيرات المستمرة في العرض والطلب، مقارنة بالعملات الأخرى، واستناده إلى إقتصاد قوي ومتماسك يحتل صدارة الاقتصادات العالمية في مختلف المؤشرات الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الصادرات والواردات، والميزان التجاري، مقارنةً باقتصاد دول أخرى لا تتمتع بالاستقرار والانتشار العالمي ذاته. وهذا كله أتاح للمتعاملين بالدولار قدرٌ كبير من المزايا، لا تتوافر في العملات الأخرى.

2- كثافة التداول: يعدّ الدولار على رأس العملات المستخدمة في التجارة العالمية؛ إذ يُستخدَم في نحو 90% من العقود التجارية على مستوى العالم، كما يدخل بمعدلات شاهقة في تعاملات البورصات المالية العالمية.

3- إستقرار الاحتياطي النقدي: حيث تقدر نسبة الاحتياطي النقدي بالدولار في البنوك المركزية العالمية بما يزيد عن 62%، فيما يحتل اليورو المركز الثاني، بفارق كبير بينه وبين الدولار؛ إذ يسجل نحو 23% من مجمل الاحتياطي النقدي العالمي، فيما يسجل الجنيه الإسترليني والين ما يقدر بنحو 4% فقط■

ضعف البدائل النقدية

إلى ذلك، فإن غياب العملات البديلة شكل عاملاً إضافياً في استمرار سيطرة الدولار؛ فعلى رغم تمتع العملات التي تصنف منافساً للدولار بعدد كبير من المزايا التنافسية، إلا أنها لم تصل إلى حجم الاحتياطي النقدي للدولار. فبريطانيا تتمتع بقدر كبير من الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى تميز أسواقها المالية بثبات التعاملات والاتزان، بيد أن قدرة الاقتصاد البريطاني على دعم إحتياطها النقدي، تعد ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بقدرة الاقتصاد الأمريكي.

كذلك يُصنَّف الاقتصاد الياباني واحداً من أهم الاقتصادات القوية في العالم. وتتمتع الأسواق المالية اليابانية بالقدرة على التأقلم مع الأزمات المالية والتحولات العالمية المتتابعة، فضلاً عن حجم التجارة اليابانية التي تمثل نسبة كبيرة من نسبة التجارة العالمية، إلا أن الاقتصاد الياباني الذي يعتمد على الصادرات بنسبة كبيرة، يسعى جاهداً لتخفيض سعر العملة المحلية، من أجل ضمان مزايا تنافسية للصادرات اليابانية في الأسواق العالمية، وهو ما يؤدي إلى قلة الطلب على الين، وإنخفاض قيمة الاحتياطيات العالمية منه.

في السياق ذاته، تعد منطقة اليورو من المناطق التي تتمتع بالاستقرار السياسي، إلا أن الأزمة المالية التي تعرضت لها دول اليورو شكّكت في مدى الأمان الذي تتمتع به هذه العملة، وإحتماليات تذبذب قيمتها مستقبلاً، فضلاً عن المخاطر – نسبياً – لاحتمال تفكك الاتحاد الأوروبي تحت وطأة الخلافات حول السياسات المالية المشتركة، ناهيك عن أثر السياسات التقشفية المفروضة من الاتحاد على الدول الأعضاء، وما فرضته من توجهات إلى الانكماش الاقتصادي على مختلف دول القارة، وهو ما أدى إلى تبديل عدد من الدول إحتياطياتها النقدية إلى الدولار بدلاً من اليورو.

ولا يختلف الحال كثيرًا بالنظر إلى اليوان الصيني؛ فالاقتصاد الصيني يتمتع بعدد من المؤشرات المرتفعة، ومنها حجم تجارة هائلة، حيث باتت الصين المنافس الأول لتجارة الولايات المتحدة الأمريكية. كما قامت الحكومة الصينية، في إطار حملتها ضد ما أطلق عليه «الأمركة»، بالضغط على الشركات الصينية الحكومية والخاصة من أجل التعامل باليوان في التعاملات الخارجية، كما تم عقد معاهدات مع عدد من الدول للتعامل بعملاتها المحلية في إطار الصفقات التجارية.

لكن، وعلى رغم ذلك كله، لا تزال الصين تعاني من عدم رسوخ القناعة دولياً باستقرارها السياسي، كما أن دورها محدود للغاية خارج القارة الآسيوية، خاصةً إذا ما قورن بالدور الأمريكي، كما أن الأسواق الصينية تميل إلى السياسة الحمائية أي الانغلاق ومنع المنتجات والمؤسسات الأجنبية من الوصول إليها، للحفاظ على تسويق منتجاتها المحلية، وهو الإجراء الذي أبقت عليه على الرغم من خطتها الكبرى التي أعلنتها للتحول من الحمائية إلى مزيد من الإنفتاح، كما لا تزال الدولة المتحكم الرئيسي في تدفقات رأس المال من وإلى الدولة.

وبقدر ما تريد الصين «تدويل» عملتها، والاعتماد عليها في التعاملات التجارية مع الدول الأخرى دون اللجوء إلى الدولار، وتحوّل العملة الصينية إلى عملة إحتياطيات عالمية، إلا أن هذا الأمر قد يؤدي إلى نتائج عكسية، مثل إرتفاع سعر هذه العملة، ومن ثم إرتفاع أسعار الصادرات، وفقدانها المزايا التنافسية في مواجهة السلع والمنتجات المشابهة التي تنتجها دول أخرى، وهو ما تتحسب له الصين عبر الحفاظ على سعر عملتها في مستويات منخفضة مقارنة بالعملات الأخرى■

■■■

إجمالاً، يمكن القول إن أسس نظام «بريتون وودز»، الذي أسس للهيمنة الأمريكية الاقتصادية لا تزال قائمة، على الرغم من جميع الدعوات والمبادرات لتأسيس نظام إقتصادي عالمي جديد؛ إذ لا يزال الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي البالغ 16,7 تريليون دولار الأضخم على المستوى العالمي، يليه نظيره الصيني البالغ 9,24 تريليون دولار. ولا يزال الإنفاق العسكري الأمريكي الأضخم عالميًّا؛ إذ بلغ في مطلع 2015 نحو 581 مليار دولار مقارنة بنحو 129,4 مليار دولار للصين، و70 مليار دولار لروسيا، ناهيك عن تفوق القوة العسكرية الأمريكية مقارنة بكل الدول التي تليها في الترتيب■

شباط (فبراير) 2015

ملحق

التحدي للهيمنة المالية الأميركية على العالم[1]

كان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية إنعقاد الهيمنة المالية لأمريكا، متمثلة في القرارات الصادرة عن مؤتمر بريتون وودز عام 1944 بمشاركة 44 دولة. وكان من أهم تلك القرارات إطلاق مؤسستين ماليتين دوليتين هما: **البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي**.

وقد إعتبر إطلاق هاتين المؤسستين بمثابة موافقة من قبل الدول المشاركة في المؤتمر على قيادة الولايات المتحدة وهيمنتها المالية على العالم، وذلك بعد أن خرجت دول الحلفاء من الحرب العالمية الثانية – باستثناء الولايات المتحدة - وقد دُمّرت إقتصاداتها؛ إلى جانب إنحسار دور الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، وبدء إستبدال هذا الدور بالنفوذ والهيمنة الأميركية■

السياق التاريخي

1 – البنك الدولي للانشاء والتعمير: مقر البنك واشنطن، وهو إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. وقد بدأ ممارسة نشاطه إعتباراً من 27 كانون الثاني (يناير) عام 1946.عدد الدول الأعضاء فيه الآن 185 دولة. يعمل في البنك 8000 موظف وخبير في المقر الرئيسي، و2000 في العمل الميداني. أكثر من نصف العاملين من الأميركيتين، والباقي من جميع أنحاء العالم. شروط العضوية: الانضمام أولاً إلى عضوية صندوق النقد الدولي/ مؤسسة التنمية الدولية/ مؤسسة التمويل الدولي/ مؤسسة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.

وقد حُدّد للبنك الدولي للإنشاء والتعمير في مؤتمره التأسيسي هدفان أساسيان هما: تقديم المساعدة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب في البلدان الأوروبية؛ العمل على تنمية البلدان الأعضاء الأكثر فقراً.

وكان أول إجراء إتخذه البنك الدولي عند مباشرة نشاطه 1946، هو تأجيل هدفه الثاني، الخاص بتنمية البلدان الأكثر فقراً، إلى أجل غير مسمى. ومع الزمن تمّت إضافة مؤسسات جديدة للبنك هي:

- مؤسسة التمويل الدولية (تأسّست عام 1956).
- مؤسسة التنمية الدولية (تأسّست عام 1960).
- مؤسسة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (تأسّست عام 1966).
- الوكالة الدولية للاستثمار (تأسّست عام 1988).

ومع إضافة هذه المؤسسات، باتت المجموعة كلها تعرف بمجموعة البنك الدولي، وصار الاسم الرسمي لها هو **البنك الدولي**، الذي يختصر أحياناً إلى «**البنك**» فقط. ويغلب على سياسات البنك في الإقراض التحيّز والخضوع للأجندة الأميركية، الاقتصادية والسياسية، إلى جانب الأعضاء الآخرين البارزين من الدول الرأسمالية.

وقد زاد **البنك الدولي** من تركيزه، في الفترة الأخيرة، على تخفيف حدة الفقر (فقط التخفيف وليس محاربة الفقر)، ووضع إستراتيجية لذلك، تتمثل في التركيز على تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، التي تمّت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000.

ومن أبرز الشخصيات التي ترأست البنك منذ عام 1946؛ الرئيس الأول له يوجين ماير، والرئيس الخامس روبرت مكنمارا (سابقاً وزير الدفاع الأمريكي في فترة حرب فييتنام) واستمرت فترة رئاسته من 1968 إلى 1981، والرئيس العاشر بول وولفوفيتز، من مجموعة «المحافظين الجدد» في أميركا؛ وآخر رئيس هو الياباني جيم يونغ كيم بدءاً من العام 2012، حيث من المفترض ن تنتهي ولايته في العام 2017.

1() من إعداد «دائرة الإعلام والتوثيق» في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. عن ملحق «الحرية»، العدد السابع/ 1529 (2603)، تاريخ 3-2015/5/9.

2- أما **صندوق النقد الدولي**، فيعتبر المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي؛ أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات، الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يقوم بما يلي:
- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء وعلى مستوى العالم.
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر موازين مدفوعاتها بمشكلات. وطرح أجندة خاصة بالهيكلية على مستوى إصلاح السياسات الاقتصادية، وهو ما يسمى بوصفات (شروط) الصندوق الدولي.
- تقديم المساعدة الفنية في مجال الخبرة وعمل البنوك المركزية.

إختصاص صندوق النقد الدولي: تأسس هذا الصندوق بموجب معاهدة دولية عام 1945 ومقره واشنطن. وقد لعب الدور الرئيس في صياغة «معاهدة تأسيس الصندوق» اللورد جون ماينرد كينز (Keynes)، الذي كان يرأس الوفد البريطاني، وهو صاحب النظرية المعروفة في الاقتصاد، التي نُسبت إليه وباتت تعرف فيما بعد بـ«الكينزية». وإلى جانبه كان هناك هاري هوايت ديكستر، الذي كان يرأس الوفد الأميركي. وقد إرتفعت عضوية الصندوق من 44 دولة عام التأسيس إلى 188 دولة الآن.
المجال الرئيس لاختصاص الصندوق هو إهتمامه بأداء الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، الذي يشمل: الانفاق الكلي (الانفاق الاستهلاكي - الاستثماري)؛ الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛ معدلات البطالة/ التضخم/ ميزان المدفوعات؛ الموازنة العامة والعجز في الموازنة ونسبته إلى الناتج؛ إدارة النقد والائتمان؛ سعر صرف العملات، سياسات القطاع المصرفي.
المهم في الأمر هو إهتمامه بسياسات الهيكلة التي تؤثر في أداء الاقتصاد الكلي، وتساعد في الهيمنة على إقتصادات الدول. وأصبحت إملاءات الصندوق (أو وصفاته، التي تتمحور حول رفع الدعم الحكومي عن أسعار المواد الأساسية، بما يعني مزيداً من الإفقار للفئات الشعبية المعوزة أصلاً) شائعة ومعروفة على نطاق واسع.
ويتم إستخدام البنك والصندوق الدوليين في التأثير (أي الضغط) على التصويتات في مجلس الأمن للدول غير دائمة العضوية، وهذا جزء صغير من الجانب السياسي، ويسمى توجيه وإملاءات الدبلوماسية في أروقة الأمم المتحدة■

الحالة الراهنة

منذ تأسيسهما وعلى مدى عقود، أسهم الصندوق والبنك الدوليان في توفير الغطاء الكامل لاستمرار الهيمنة الاقتصادية والمالية الأميركية وللدول الرأسمالية، في مواجهة الأزمات التي تمر بالنظام الرأسمالي، والتي كان آخرها الأزمة المالية عام 2008، التي لم تتعاف منها – حتى الآن - إقتصاديات الدول الرأسمالية.
يقول الفيلسوف جون جري John Gray في الأوبزيرفر البريطانية (2008/9/29): «أزمة عام 2008 شهدت على التداعي الأميركي وأن عصر الهيمنة الأميركية في طريقه إلى الانتهاء؛ نفس الطريق التي سلكها الاتحاد السوفيتي عندما إنهار جدار برلين 1989، إن ما حدث هو أكثر من أزمة مالية وأكبر منها، الذي حدث هو تحول جيوسياسي تاريخي، لأن ميزان القوى قد تغير بشكل لا عودة عنه، فعصر القيادة العالمية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية قد وصل لنهايته».
بيد أن الغطاء الذي وفره البنك والصندوق لأمريكا أدى إلى الحقائق التالية:

أولاً- الدولار لم يتأثر بأزمة أمريكا المالية
- حصة الدولار من الاحتياطي النقدي العالمي تبلغ 62%، أساسها قاعدة الصرف التي أُقرّت في معاهدة تأسيس الصندوق (وهي أونصة الذهب = 35 دولار)، وأن أساس المعاملات هو الدولار والخروج من قاعدة الذهب.
- محفظة المستثمرين الأجانب في سندات الخزينة الأميركية بلغت 5,6 ألف مليار دولار، وكان هذا المبلغ في عام 2000 ألف مليار دولار (أي تريليون دولار).
- ما زالت هناك ثقة عالمية كبيرة ومستمرة وواضحة في القيادات والمؤسسات المالية والنقدية (اللجوء إلى أمريكا نقداً أو أصولاً يعتبر لجوءاً إلى الأمن والأمان. وهذا أمر نادر في عالم اليوم).
المثال الواضح والمعترف به عالمياً هو أن فوائض أموال الخليج العربي موجودة في أمريكا. ويقول بول كروجمان، (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 2008، وكان أحد المرشحين لتولي وزارة الخزانة الأميركية في فترة إدارة أوباما، لكن اليمين في الحزب الديمقراطي رفض هذا الترشيح)، في مجلة نيويورك تايمز

(2012/7/26): «إن الأموال الخليجية تودع في البنوك الأميركية بدون فوائد فقط لشعورهم - أي الخليجيين – أنها في أمان، لأنها في أمريكا ولا يوجد أزمة سيولة نقدية».

ثانياً- الثقة ما زالت كبيرة في مؤسسة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي)
تأسس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي عام 1913، والدور الرئيس الذي يقوم به هو الحفاظ على الدولار والوضع المالي الأميركي، والمثال الأبرز على ذلك هو أزمة سوق الأسهم عام 1987، والخروج منها، وكانت تسمى كارثة «وول ستريت السوداء». ويعود الفضل إلى رئيس الاحتياطي الفيدرالي آلن جرينسبين، الذي بقي في منصبه أربع ولايات إنتهت في 2006، ويعتبر الحالة الاستثنائية في تاريخ الاحتياطي. وانتقلت هذه الثقة إلى برنانكي الذي استطاع الصمود والخروج من أزمة الركود التي صاحبت الأزمة المالية عام 2008، وصولاً إلى البروفسورة جانيت يلين، التي استطاعت أن تصل إلى تعافي الدولار وتقليص البطالة ... الخ.
ليس الدولار هو عملة أمريكا فقط، ولكنه عملة النقد العالمي. وربما يبقى الدولار هكذا لفترة ليست بالقصيرة بسبب من غياب الخيارات الأخرى العملية والمقبولة شعبياً، والمقبولة من المؤسسات المالية النقدية العالمية: البنك والصندوق. وهذا الخيار هو من النتائج المباشرة التي ترسخت على مدى سبعين عاماً منذ مؤتمر بريتون وودز عام 1944.

ثالثاً- الخبرة النقدية لأمريكا لا مثيل لها عالمياً: هذا لا يعني أن وضع السياسات النقدية أمرٌ سهل، ذلك أن
- إختيار تحريك الفوائد في النسبة والاتجاه والتوقيت في غاية الصعوبة بالرغم من الخبرة الكبيرة والتجارب الفنية والتقنيات الحديثة المتوفرة.
- مهمة الرقابة المصرفية تبقى في إقتصاد معولم واسع يسمح للجميع تحقيق الفرص وتحمل المخاطر المتزايدة.

رابعاً- التحديات الكبيرة المفروضة على المؤسسات المالية الدولية
- القبول بتوسيع الدور الصيني في المؤسسات المالية الدولية القائمة، إذ أن الصين لن تقبل بالوضع الحالي واستمراره على ما هو عليه، وهو وضع تجد فيه دولاً غربية (مثل بريطانيا / فرنسا) تحظى بدور إقتصادي عالمي يتجاوز مستوى إقتصاداتها.
- الصين مرشحة لأن تواصل تقدمها الإقتصادي في السنوات القادمة.
- المشكلة أن الغرب ما زال يهمل المطالب الصينية، ويراهن على متغيرات غير معروفة، وينطبق هذا ايضاً على إهمال مطالب الهند.
إذا لم تقبل أمريكا بتوسيع الدور الصيني في المؤسسات الدولية، فإن الصين ستلجأ إلى تأسيس مؤسسات دولية جديدة منافسة، ما سينقل المنافسة غلى مستوى آخر. هذا التحدي الذي لم تستجب له أمريكا والغرب، هو الذي أدى إلى تأسيس مؤسسة منافسة، سنأتي عليها بعد قليل، قد تمثل تحدياً حقيقياً للهيمنة الأميركية■

مواجهة التحدي

يرى الخبراء أنه لم يكن أمام الصين غير خيار مواجهة التحدي الأمريكي، والسعي من أجل توسيع وإصلاح أكبر مؤسستين (البنك والصندوق) للإقراض المالي على مستوى العالم، اللتين أضيف لهما «**البنك الآسيوي للتنمية**»، الذي تأسس عام 1966 ومقره مانيلا. وينظر إلى هذه المؤسسات في العديد من البلدان، على أنها قنوات لوزارة الخزانة الأميركية والبيت الأبيض.
ومنذ أكثر من عشر سنوات كان هناك مطالبة من المسؤولين والخبراء السياسيين والاقتصاديين من جميع أنحاء العالم، بأنه بات من الضروري القيام بإصلاح هذه المؤسسات في سياستها للإقراض المالي، حتى يمكن المحافظة على نفوذها. بمعنى أن هذه الآراء كانت ضمن البيت الرأسمالي نفسه، لكن الكونجرس الأميركي وقف ضد هذه المطالب، بما فيها سياسات أوباما للإصلاح المالي.
وكان جاك ليو، وزير الخزانة الأمريكي، قد طالب أمام لجنة الخدمات المالية التابعة للكونجرس، مشرّعي الكونجرس بسرعة التصديق على الإصلاحات المتعلقة بصندوق النقد الدولي. وأشار في شهادته إلى أهمية صندوق النقد والبنك الدوليين للمحافظة على نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي والسياسي في جميع أنحاء العالم، مؤكداً أن إستثمارات حكومته في هذه المؤسسات تعزّز مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية.
ولكن عندما تصاب النخب السياسية، في لحظة تاريخية معينة، بالجمود الإدراكي (cognitiv rigidity)، وتصبح غير قادرة على قراءة الواقع بموضوعية، فإنها تنكر هذا الواقع وترفضه، ويترتب على ذلك إضعاف وتراجع الدولة، على الرغم من قوتها الاقتصادية، خصوصاً في ظل إشتداد المنافسة، والتحديات العالمية الجديدة وصعود قوى جديدة في العالم (الصين والهند) في الميدان الإقتصادي.

إن هيمنة الولايات المتحدة الأميركية، التي استمرت منذ الحرب العالمية الثانية، وعدم إدراك المتغيرات والتطورات العالمية، أدى إلى أن تتم المواجهة والتحدي بما يعني حيث ظهور قوى دولية تقوم بتهديد هذه الهيمنة■

بدايات التهديد والتحدي

1 - التغير الأكثر أهمية كان إعلان الزعيم الصيني شي جينج عن إنشاء حزام إقتصادي (طريق الحرير) في خريف 2013، فهذا المشروع يمكنه إحتواء جميع المشاريع المطروحة، إذ لا توجد قوة تستطيع أن تنافس الصين على صعيد الموارد المالية. وقد ألقت هذه المبادرة بظلالها الثقيلة على الاتحاد الأوروبي وأمريكا.

2- تأسيس «**بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية**»، حيث ظهرت الأخبار الأولية عن هذا البنك عن الحكومة الصينية في تشرين الأول (أكتوبر) 2013، إستناداً إلى تقرير نشر من البنك الآسيوي للتنمية (ADB).

ويشير التقرير الصادر عن «The Asian Development Bank Institute (2010)»، إلى حاجة القارة الآسيوية إلى إستثمارات في البنية التحتية بقيمة 8 تريليون دولار ما بين عامي 2010 و2020، في حين لا يستطيع بنك التنمية الآسيوي تأمين أكثر من 10 مليار دولار سنوياً، وفي أحسن الأحوال، فإن البنك الدولي وبنك الاستثمار الآسيوي يمكن أن يؤمنّا 30 مليار سنوياً، وإستناداً إلى هذه المعطيات نستطيع أن نقول:

- التمويل غير كاف من بنك التنمية الآسيوي ومركزه مانيلا.

- واقع التمويل من البنك الدولي لآسيا يشير إلى عدم إستطاعته الدخول في هكذا إستثمار، لأن له أجندة خاصة في آسيا مستندة إلى مجموعة من الارتباطات تبلغ 56,6 مليار دولار. هذا إضافة إلى أن مجموعة البنك الدولي تقوم بتوجيه قروضها إلى 14 نشاطاً قطاعياً، تمثل البنية التحتية منها 3 قطاعات فقط.

أعلن عن تأسيس بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية

«Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB)»

في 2014/10/24، ومركزه الرئيسي بكين، برأس مال وقدرة 50 مليار دولار، يمكن أن يصل إلى 100 مليار دولار أمريكي. ومدير البنك الصيني جين لي تشون ان.

وقد كُتب الكثير عن البنك الجديد والدور الذي سيلعبه في التنمية لمنطقة آسيا ذات الاقتصاديات النامية. وقد وقعت 21 دولة على مذكرة التفاهم بإنشاء البنك. وبلغ عدد الدول التي وافقت على إنشاء هذا البنك حتى تاريخ 2015/4/2، 26 دولة، منها 6 دول أوروبية (بريطانيا/ فرنسا/ ألمانيا/ إيطاليا/ لكسمبورج/هولندا)، ونيوزيلندا؛ هذا إلى جانب خمس دول عربية (السعودية/ قطر/ عُمان/ الأردن/ الكويت). وفي هذا الإطار تجدر ملاحظة ما يلي:

على الرغم من عدم مشاركة أي من الدول العربية في بنك التنمية الآسيوي (ADB)، فإننا نجد أن هناك 5 دول عربية شاركت في تأسيس البنك الجديد وهي: السعودية/ قطر/ الكويت/ عُمان/ الأردن. وذلك خدمة لمشاريع البنية التحتية في تلك الدول؛ وفي نفس الوقت لضمان الصادرات النفطية الخليجية، التي يتجه القسم الأكبر منها للسوق الآسيوية، وكذلك من أجل تعزيز التجارة السلعية والخدمية الخليجية والعربية مع الدول الآسيوية وخاصة الصين.

البنك (AIIB)، هو المنافس المحتمل للبنك الدولي الذي تُوجّه دفته الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في مجال الإستثمار في آسيا وبما يتجاوزها ايضاً. وفي هذا الإطار ينظر الأمريكيون بعين القلق إلى سعي الصين إلى تعزيز هيمنتها ونفوذها في المنطقة، وسعي الصين إلى إرساء نظام مالي موازٍ، يمكنه أن ينعكس إنحساراً على نفوذ ودور ليس البنك الدولي ومجموعته فحسب، بل ربما أيضاً سوف يؤدي إلى المساس بموقعية نظام «بريتون وودز»، الذي ساهم في إرساء النظام الاقتصادي العالمي منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية■

«تحالف بريتون وودز» على المحك؟

وكانت بريطانيا هي الدولة الغربية الأولى التي تعلن عن إنضمامها (2015/3/28) إلى البنك الآسيوي الجديد، وهو ما كان له وقع المفاجأة على أمريكا، نظراً إلى العلاقات التحالفية والتشاورية المتينة والعميقة بين البلدين، إضافة إلى أنه لم يكن لديها خطة واضحة للتعامل مع هذا التطور الجديد.

أما لندن فقد إعتبرت أن قرارها في الانضمام إلى البنك الجديد إنما يصبّ في خانة مصالحها القومية. والأسباب هي: نضوب الأموال الروسية بعد العقوبات التي فرضت على روسيا بسبب من الأزمة الأوكرانية، إنخفاض عائدات النفط. لقد سبق لوزير المالية البريطاني جورج آوزبورن أن رحّب بالاستثمارات الصينية في المحطات النووية لتوليد الطاقة في بريطانيا، وقال: «إن لندن، وهي المركز المالي العالمي الذي يتسم بمعايير المالية السهلة، تستضيف أول مقر مقاصّة لليوان خارج آسيا».

ديفيد كاميرون، رئيس الوزراء البريطاني، عقد إتفاق مشاركة مع الصين، على رغم أن الاقتصاد الصيني مسيطر عليه من الدولة، ولا يتمتع بمعايير الشفافية المتعارف عليها عالمياً. السبب هو مقاومة الضغوط الأميركية التي تمارس على لندن، من قبيل تشديد القيود على المضاربات التجارية■

المصالح القومية

مدفوعة بمصالحها القومية، على غرار بريطانيا، أسرعت باقي دول تحالف بريتون وودز إلى الانضمام للمؤسسين في البنك الآسيوي الجديد، حيث انضمت ألمانيا في 2015/4/1، ولحقت بها كل من فرنسا وإيطاليا اللتين إنضمّتا في 2015/4/2.

ويقول الباحث الكبير مارجو شولر، الذي يعمل كباحث أول في معهد GIGA للدراسات الآسيوية في ألمانيا: «الدول الأوروبية تتمتع بتجارب وخبرة كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية، وهذه التجارب والخبرات سيتم وضعها في خدمة البنك الجديد، لضمان إلتزامه بالمعايير الدولية إلى جانب العلاقات الاقتصادية التي تجمع ألمانيا والصين. الشركات الأوروبية مهتمة بالاستثمار في البنية التحتية الحديثة والاستفادة المالية منها».

وفيما تمتلك الصين أكبر إحتياطي من العملات الأجنبية، مقداره 4 تريليون دولار، وهي تبحث عن فرص الاستثمار في الخارج، فإن الأوروبيين يعانون من الركود الاقتصادي العميق، الذي يتطلب فتح مجالات إستثمار وتشغيل خارجية، تؤدي إلى تحفيز الاقتصاد، وخصوصاً فرنسا التي تسعى إلى سياسة تحفيز إقتصادي. كما يدرك الأوروبيون أن آسيا تحتاج إلى شبكة طرق وجسور جديدة ومشاريع تنموية ينوي البنك الجديد تمويلها.

إن الاستمرار في إنخفاض معدلات النمو في دول الاتحاد الأوروبي يعدّ من الأسباب الرئيسية لاشتراك هذه الدول في البنك الجديد (وقد بلغت هذه المعدّلات في الربع الأخير من عام 2014، في إنجلترا 2%، ألمانيا 1%، إيطاليا 4%، فرنسا 2%). ومن الأسباب الأخرى إرتفاع معدلات البطالة في الدول الأوروبية.

وفي المحصلة، فإن دول الاتحاد الأوروبي وشركاتها تريد الاستفادة من مشروع طريق الحرير والحزام الاقتصادي الخاص به، حيث يتطلب الحزام شق طرق برية وبحرية، وسكك حديد جديدة تزيد من حركة التجارة.

الرئيس الصيني توقع بلوغ قيمة التجارة مع الدول المشاركة في خطة بكين لإنشاء طريق الحرير الجديد 2,5 تريليون دولار خلال عشر سنوات■

المسؤولية الأميركية

جعلت أمريكا أبرز مناصب صندوق النقد والبنك الدوليين والبنك الآسيوي التنموي حكراً على أوروبيين وأمريكيين ويابانيين، ويتحمل الكونجرس الأميركي، على وجه الخصوص، المسؤولية بشأن رفض أمريكا إقرار قوانين توزيع حصص التصويت توزيعاً عادلاً بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ومنها الصين. وبعد إنضمام بريطانيا وألمانيا إلى البنك الجديد (AIIB)، باتتا تطالبان بمناصب بارزة في مجلس إدارته، ولكن ثمة من يقول بأن هذا المطلب سيكون صعب التحقق إذا واصل الحلفاء الأوروبيون الانضمام بكثافة إلى مشروع الصين الجديد (البنك)، فضلاً عن الانضمام شبه المؤكد لكل من كوريا الجنوبية وأستراليا لعضوية هذا البنك الجديد.

إنضمام دول «بريتون وودز» للبنك الجديد (AIIB) كان بمثابة خطوة دبلوماسية خطيرة في مواجهة أمريكا التي تحاول مواجهة تنامي النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي الصيني. وعليه، فإن إنشاء هذا البنك بات يمثل تهديداً جدياً وحقيقياً لصندوق النقد والبنك الدوليين والبنك الآسيوي للتنمية (ADB)، الذين يخضعون للهيمنة الأميركية.

جيف كينجستون، أستاذ الدراسات الآسيوية في جامعة Temple اليابانية، يقول: «ببساطة إن واشنطن وطوكيو قلقتان من أن تتمكن الصين من توسيع نفوذها على حساب اليابان وأمريكا في المنطقة».

ويقول فيليب ليبسي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ستانفورد، في مقال نشر له في «المجلة الأمريكية للعلوم السياسية»: «إن مدى تكيف المؤسسات العالمية مع المتغيرات في موازين القوى الدولية يعتمد على الخيارات الخارجية للدول القوية، هذا ما فعلته الصين بالضبط، إلا أن بكين لم تبدِ رغبتها - حتى هذه اللحظة - بإجراء تغييرات جذرية في النظام العالمي أو مؤسساته، بل طالبت وبإلحاح بالمشاركة الفعالة تحت مظلة هذه المؤسسات في صنع القرارات الدولية وخصوصاً المتعلقة بالسلم والحرب».

أما تشارلز كيني، الباحث في مركز التنمية العالمي، فقد رأى أن «أمريكا فشلت في القيام بدورها في بناء القدرات الخاصة بالمؤسسات التي تهيمن عليها، مثل البنك والصندوق الدوليان، وبأن التمويل العالمي للتنمية أمر جيد للجميع، لأنه سيوفر الأموال لتمويل البنية التحتية للكثير من الدول، وهذا سيؤدي إلى تحسين المعيشة للملايين سواءً أكان التمويل بالعملة الصينية اليوان أم الدولار».

النقطة الجوهرية في هذا المشروع الخاص بالبنك، والحزام الاقتصادي لطريق الحرير، أو مشروع توسيع قناة بنما من أجل إستقبال السفن العملاقة (الذي سيقلب عالم التجارة الدولية رأساً على عقب، وسيكلف 3,5 مليار دولار، وسينتهي العمل به خلال 8 سنوات، وهو يسمح بمرور سفن القرن الحادي والعشرين)، إضافة إلى قناة نيكاراغوا، (التي ستستقبل سفناً أكبر مما تستقبله قناة بنما، وشق هذا الطريق البحري الجديد سيكلف 50 مليار دولار، ويتوقع أن يبدأ العمل فيه عام 2016).

النقطة الجوهرية في كل هذه المشاريع؛ هو أن يكون لليوان (العملة الصينية) حصة في النقد العالمي، هذا جوهر التهديد الفعلي في سوق النقد الدولية، وعدم إقتصار ذلك على الدولار الذي يبلغ 62% من النقد العالمي، هذا بيت القصيد.

وختاماً، يقول وزير المالية الصيني، لوجي وي، أن البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية «سيكون مكملاً للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى بما فيها بنك التنمية الآسيوي (ADB) والبنك الدولي، وأن الصين بصفتها عضو هام في البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي ستواصل دعمها للبنوك القائمة في عملها على التنمية وتخفيف الفقر». «الصين لا تريد تقويض منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية (WTO). نحن جزء من المنظومة العالمية ولا نريد تأسيس بديل، لكن **نريد الاعتراف بالوزن الاقتصادي والسياسي للصين، وأن يكون لنا حصة في النقد العالمي»■**

2015/5/2

كتب «برنامج التثقيف الحزبي»

الكتاب الأول: **في البناء الحزبي.**
الكتاب الثاني: **في البناء الديمقراطي.**
الكتاب الثالث: **الصهيونية.. في الخلفية التاريخية والحركة السياسية.**
الكتاب الرابع: **في تطور القضية الوطنية.**
الكتاب الخامس: **اللاجئون والعودة.. في القضية والحركة الجماهيرية.**
الكتاب السادس: **الجبهة الديمقراطية.. النشأة والمسار.**
الكتاب السابع: **في العلمانية.**
الكتاب الثامن: **مساهمات في العلمانية.**
الكتاب التاسع: **في السلاح والسياسة (1).**
الكتاب العاشر: **نحو حزب طليعي جماهيري متجدد.**
الكتاب الحادي عشر: **مخاض التجديد.**
الكتاب الثاني عشر: **جماهيرية الحزب.**
الكتاب الثالث عشر: **البرنامج السياسي.. محطات.**
الكتاب الرابع عشر: **إتحاد الشباب الديمقراطي «أَشُدْ».**
الكتاب الخامس عشر: **حول النقابات والنضال المطلبي.**
الكتاب السادس عشر: **ملف المساواة ـ المرأة.. قضية وحقوق(1).**

الكتاب السابع عشر: **في الاقتصاد السياسي الفلسطيني (1).**
الكتاب الثامن عشر: **في الاقتصاد السياسي الفلسطيني (2).**
الكتاب التاسع عشر: **في الاقتصاد السياسي.. نموذج البلدان النامية.**